المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة
CONSULTATIVE COUNCIL OF SHARJAH

البرلمان والمسار الانتخابي في الشارقة

الكاتب: د. حميد جاسم الزعابي

يناير 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ
وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ

صدق الله العظيم (الشورى - 38)

كلمة الكاتب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، وأحمد الله وأشكره شكراً كثيرا على ما أعانني به من التوفيق والخير الكثير والصبر والجهد الذي ساعدني على إتمام هذا الكتاب الذي يتناول منظومة العمل البرلماني والمشاركة الانتخابية في إمارة الشارقة.

في عام 2017 كانت الانطلاقة الأولى لي في إصدار كتاب متخصص عن العملية السياسية البرلمانية في دولة الإمارات، وكنت في ذلك الوقت طالب في مرحلة الدكتوراه وكانت دراستي العلمية البحثية تدور حول دور مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية الانتخابية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات، كانت سنوات من الجد والجهد وكانت مليئة بالتحديات، لكن العزم والإصرار دائما يقودنا إلى طريق النجاح، لأن الإصرار والعزيمة واحدة من الأسس الضرورية لنجاح الشخص في أي أمر ينوي فعله، بعد التوكل على الله عز وجل.

هذا الكتاب يستلهم مسيرة العمل البرلماني في الشارقة وجزء من مسيرتي العلمية والعملية في الجانب البرلماني، حيث دخلت مجال الممارسة البرلمانية عبر المجلس الاستشاري في عام 2019، فليس بغريب أن أوكد أن التجربة البرلمانية للمجلس الاستشاري هي تجربة عنوانها النجاح لمسيرة وطنية أبطالها مواطنون نالوا الشرف بالانتخاب والتعيين ليكونوا أعضاء في هذا المجلس البرلماني الذي يعمل لغايات واحدة هي غايات الصالح يجمعهم قول الله تعالى "وأمرهم شورى بينهم" ليتحقق تحت قبة المجلس هذا النداء الإلهي من رب السماوات والأرض ويعملوا وفق توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة حفظه الله، لمواصلة الارتقاء من أجل الوطن، ومن أجل إمارة الشارقة ومن أجلها أهلها المواطنين والمقيمين على أرضها.

الكاتب :د. حميد جاسم الزعابي

رؤية الكاتب

العمل بنظام الشورى كان سائدا لدى الإمارات المتصالحة قبل قيام اتحاد دولة الإمارات، حيث اعتاد رئيس القبيلة الرجوع إلى مستشاريه وأتباعه، وسماع وجهات نظرهم قبل الوصول إلى قرار.

وبعد قيام الاتحاد عام 1971، استمر العمل بمبادئ الديمقراطية والمشورة، وعُززت تلك المبادئ كركائز أساسية في أحكام الدستور الإماراتي، والسلطات الاتحادية منذ تأسيس المجلس في 12 فبراير عام 1972م، ليكون السلطة الاتحادية الرابعة من حيث الترتيب في سلم السلطات الاتحادية الخمس المنصوص عليها في الدستور وهي: المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس وزراء الاتحاد، المجلس الوطني الاتحادي، القضاء الاتحادي.

ولقد عملت دولة الإمارات العربية المتحدة بمبدأ التدرج في عملية الانتخابات البرلمانية حتى وسعت القيادة الرشيدة المشاركة الشعبية والعملية الانتخابية، بحيث يكون النصف بالتعيين والنصف الآخر بالانتخاب، ونحن في الإمارات، لا نستنسخ تجارب الآخرين في العملية الانتخابية البرلمانية بل نستفيد من تجارب الدول الأخرى بما يتناسب مع مجتمعنا، وفي هذا يكمن سر نجاحنا، لذا سبقنا كثيراً من الدول الأقدم التي مارست العمل البرلماني الديمقراطي، فأصبح لدينا حكومة تبني لمستقبل شعبها وتتحدى المستحيل.

إن استراتيجية العملية البرلمانية تعد نموذجا للعمل المتوازن الحكيم الذي يقدم كل ما هو أفضل لإسعاد شعب الإمارات ودعم توجهات القيادة الرشيدة في تحقيق مصلحة الوطن والمواطن وتعزيز مكانة الدولة عالميا.

التجربة البرلمانية التي قطعتها إمارة الشارقة برؤية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة تمضي بشموخ بعد أن انطلقت في عام 2015م لتجسد رؤية سموه الثاقبة وحرصه على إشراك المواطنين من أجل الكلمة التي تساهم في بناء الوطن و إعلاء صوت المواطن ليصبح حلقة العطاء في أبهى صورة، وقد سطرت الشارقة النموذج الأمثل في الاهتمام بالإنسان والعمل من أجل فكره وثقافته ورخائه ليعبر عن مجتمعه ويشارك في بنائه من خلال المجلس الاستشاري الذي يشكل صوت الشعب في سائر شؤون حياته، وبدعم كريم ومستمر للمجلس الاستشاري من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة يؤدي هذا الصرح البرلماني غاياته الوطنية ويعمل بانسجام مع المجلس التنفيذي والدوائر والهيئات الحكومية بهدف الارتقاء بالمواطن و بالخدمات وتحقيق التميز في الأداء.

التجربة البرلمانية للطفل بدأت مشوارها حين أكد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، أن التأسيس الصحيح للأطفال على طرح قضاياهم في بيئة برلمانية مهيئة يسهم في تنشئتهم بشخصية بناءة تمكنهم من المشاركة الفاعلة في تطوير بلدانهم وممارسة الديمقراطية الحقيقية، وهذه التجربة

البرلمانية للطفل كانت منذ سنوات طويلة من خلال مجلس شورى الأطفال ومجلس شورى الشباب والبرلمان العربي والبرلمان المدرسي، الذي تخرج منه الكثير ممن أصبحوا عناصر فاعلة في المجتمع ولديهم القدرة على المشاركة في المجلس الوطني الاتحادي والمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة والمساهمة في صنع القرار.

قد يتساءل الكثير منا عن الشخص البرلماني الناجح الذي يُعلّق عليه من آمال يتوجب أن يحققها، وهنا أوكد من خلال تجربتي الواقعية في العمل البرلماني على أن يتفادى العضو البرلماني إعطاء وعود خيالية ليس بمقدوره تحقيقها، كما يجب على من يرغب في الترشح للعمل في المجالس البرلمانية أن يعرف ما هو هدفه من الترشّح، وهل لديه القدرة على خدمة أفراد المجتمع، وهل هو واثق من قدرته على خوض غمار الانتخابات وتحمّل تبعاتها من جهد ووقت ونفقات دعائية وندوات، وهل لديه استراتيجية عمل منظمة يستطيع من خلالها الإيفاء بمتطلبات المسؤولية التي سيكلف بها في حال حصوله على عضوية المجلس.

إن الحياة البرلمانية الإماراتية تتقدم بخطى حثيثة في وضع وإقرار التشريعات التي تواكب نهضة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص ولقد جاءت التجربة الانتخابية لتبين الأهمية التي يحظى بها العمل البرلماني بالدولة، كونه حلقة التواصل مع كافة شرائح المجتمع، وذلك بفضل دعم وتوجيهات القيادة الرشيدة، التي عملت على دعم مسيرة العملية البرلمانية في الدولة، وقدمت كل ما من شأنه جعل التميز سمة بارزة في الممارسة الديمقراطية.

إن انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة هي خطوة جديدة اكتمل بناؤها بمشاركة وطنية فاعلة، جسدت نضج تجربتنا السياسية وإضافة مهمة لتمكين المجلس من أداء دوره المساند والداعم للسلطة التنفيذية، في سبيل تعزيز مكتسباتنا، وتحقيق طموحاتنا نحو مستقبل أفضل لوطننا، وساهمت تجربتي البرلمانية من خلال عضويتي في المجلس الاستشاري في تعزيز قدراتي العملية في هذا المجال البرلماني، بدأت مشواري البرلماني بخبرة علمية فقط، كنت أعمل جاهدا على أن أودي مهامي بأكمل وجه وأن أكون عونا للحاكم وصونا للمواطن وأن أكون عضوا فعال في دعم مسيرة التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال قبة المجلس الاستشاري بالشارقة، كان التحدي هو أن أمارس عملي كبرلماني بشكل صحيح، وأن أقوم في ذات الوقت ببناء قاعدة معرفية وممارسة برلمانية سياسية كافية، وأن أكون مؤثرا في المجتمع البرلماني، لأن الناخبون يطالبوننا بخدمات والبعض منهم لا يلتفت إلى مبدأ التشريع والرقابة، فالعضو في غالب الأحيان يواجه تحديا كبيرا في توفير المطالب الخاصة لقاعدته الانتخابية، ولكنني كنت أختصر كل هذه المطالب بخدمة الموطن، فمن يخدم وطنه سيخدم الجميع بلا استثناء، وكان شغلي الشاغل ترجمة التوجهات الأساسية لقيادتنا الرشيدة في خدمة أبناء الوطن، وإيصال أصواتهم تحت قبة البرلمان لعرض متطلباتهم إلى أصحاب القرار.

كنت رئيسا للجنة التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام، عملت وفريق اللجنة بشكل متوافق مع خطط التنمية في الشارقة، كانت التجربة البرلمانية تعمل بلا كلل أو ملل في سبيل منظومة التنمية المتصاعدة في الشارقة بشكل خاص والإمارات بشكل عام وتميزت بالديمقراطية المباشرة، والثقة المتبادلة، واحترام الآراء بين الحكومة والشعب، وهذه

الممارسة البرلمانية تتمتع بقدر كبير في إثراء قضايا الوطن، ومعالجة هموم المواطنين خاصة عندما تكون آلية طرح المناقشات منهجية وبسيطة وترتكز على الإيجابية التي تصل للهدف بشكل سريع.

الترشح لعضوية المجلس الاستشاري بالشارقة أو المجلس الوطني الاتحادي هو حق لكل مواطن، ولكن ينبغي على كل من يريد أن يخوض هذه التجربة أن يكون ملم ومطلع على أساسيات وأدوات العمل البرلماني وله إطلاع كافي على مواد الدستور والأنظمة الداخلية للمجالس البرلمانية واحتياجات المواطن والمجتمع.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بأن هذا الكتاب يعتبر ذو أهمية كبيرة تكمن في موضوعه الذي يوثّق تجربة مهمة وثرية في تاريخ المجلس الاستشاري بالشارقة، كما يقدّم دراسة علمية متكاملة عن الصورة الانتخابية في الشارقة.

الفهرس العام

م	العنوان	الصفحة
1	كلمة الكاتب	3
2	رؤية الكاتب	4
3	الفهرس العام	7
4	فهرس الجداول	8
5	الفصل الأول: تاريخ المجلس بين التعين والانتخاب للأعضاء والتنشئة البرلمانية	9
6	المجلس الاستشاري لإمارة لشارقة (النشأة والتشكيل والاختصاصات)	10
7	مرحلة التمكين السياسي والمسار الانتخابي في الشارقة	16
8	دور التنشئة في الصغر على تعزير المشاركة والتأسيس للعمل البرلماني	22
9	الفصل الثاني: إطلالة على التجارب الانتخابية 2015 - 2019	28
10	نظرة عامة على انتخابات المجلس الاستشاري 2015	29
11	نظرة عامة على انتخابات المجلس الاستشاري 2019	31
12	مقارنة بين انتخابات المجلس الاستشاري 2015 - 2019	35
13	الفصل الثالث: المرأة والشباب والمشاركة في الانتخابات	37
14	المرأة والمشاركة في الانتخابات	38
15	الشباب والمشاركة في الانتخابات	39
38	الفصل الرابع: الدراسة العلمية لأسباب ضعف المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة	45
39	أهمية الدراسة البحثية على انتخابات المجلس الاستشاري	46
40	أهم النتائج العامة للدراسة	47
41	الإطار العملي للدراسة	49
42	نتائج الدراسة الميدانية	56
43	النتائج العامة للدراسة	63
44	توصيات الدراسة	64
45	خاتمة	66
46	المراجع	67

فهرس الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	أعداد المصوتين بالدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري 2015	30
2	توزيع المسجلين على المناطق	31
3	القائمة المبدئية للمرشحين	32
4	أعداد المصوتين بالدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري 2019	34
5	ملخص المصوتين بالدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري 2015 - 2019	35
6	أعداد ونسب المصوتين بالدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري 2015 – 2019	36
7	هيكل المصوتين من الذكور والإناث لانتخابات المجلس الاستشاري 2015- 2019	41
8	خصائص العينة حسب النوع والفئة العمرية والمؤهل الدراسي	56
9	مدى تأثير ثقافة المشاركة الانتخابية على إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات (ثقافة المشاركة لم تأثر على الاقبال)	58
10	مدى تأثير الخصوصية القبلية والعادات والتقاليد في الإقبال على الانتخابات	60
11	مدى تأثير اتجاهات الناخبين على المرشحين في عدم الإقبال على الانتخابات	61
12	مدى تأثير الدعاية الانتخابية على إقبال الناخبين نحو الانتخابات	62

الفصل الأول

تاريخ المجلس بين التعين والانتخاب للأعضاء والتنشئة البرلمانية

- المجلس الاستشاري لإمارة لشارقة (النشأة والتشكيل والاختصاصات)
- مرحلة التمكين السياسي والمسار الانتخابي في الشارقة
- دور التنشئة في الصغر على تعزيز المشاركة والتأسيس للعمل البرلماني

الفصل الأول

تاريخ المجلس بين التعين والانتخاب للأعضاء والتنشئة البرلمانية

بفضل رؤية صاحب السمو حاكم الشارقة، في تكريس ودعم مبدأ الشورى، وعقب مرور ستة عشر عاماً على تأسيس المجلس، ورسوخ الممارسة الديمقراطية، حدثت النقلة النوعية للمجلس الاستشاري بانتخاب نصف أعضائه لممارسة حقهم في المشاركة السياسية، من خلال الترشح لعضويته، فيما جاءت هذه التجربة في أعقاب مراحل المشاركة والتمكين التي شهدتها الدولة، عبر التجارب الناجحة لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي.

المجلس الاستشاري لإمارة لشارقة (النشأة والتشكيل والاختصاصات)

نشأة المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة

في السادس من ديسمبر عام 1999م أصدر صاحب السمو الشيخ الدكتور/ سلطان بن محمد القاسمي -عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة (حفظه الله ورعاه) القانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، كما أصدر سموه في نفس العام المرسوم الأميري رقم (27) لسنة 1999م بشأن اللائحة الداخلية للمجلس الاستشاري وتعديلاته ليكون بذلك دليلا لممارسة المهام والاختصاصات المناطة بالمجلس وفقاً لقانون إنشائه.

تشكيل المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة والاختصاصات والواجبات

يشكل المجلس من (50) عضواً من ذوي الرأي والكفاءة والخبرة ومع بداية كل فصل تشريعي للمجلس يصدر سمو الحاكم (حفظه الله ورعاه) مرسوماً أميرياً بتعيين نصف أعضاء المجلس وانتخاب النصف الآخر على أن تكون مدة عضويتهم أربع سنوات تبدأ منذ تاريخ أول اجتماع للمجلس. [1]

واجبات العضوية:

- أداء اليمين قبل مباشرة عمله.
- تمثيل الإمارة بأسرها، مع مراعاة مصلحة الوطن.
- عدم التدخل في أي عمل من أعمال السلطة القضائية أو التنفيذية.
- المشاركة في عضوية إحدى لجان المجلس على الأقل، فيما عدا الرئيس ونائبه.
- الالتزام بحضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان المشارك فيها.

حصانة العضوية:

يكتسب العضو أثناء عضويته بالمجلس نوعان من الحصانة هما:

- لا يؤاخذ العضو على آرائه داخل المجلس أو لجانه، فهو حر فيما يبديه.
- لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر تجاه العضو وفي غير حالة التلبس بالجريمة أثناء دور انعقاد المجلس إلا بإذن المجلس.[2]

اختصاصات المجلس:

إن الغاية الأسمى من تشكيل المجلس هي معاونة الحاكم ومساعدة الجهات الحكومية لما فيه خدمة للصالح العام عن طريق إبداء الرأي والمشورة في كل ما يهم المجتمع وله على وجه الخصوص ممارسة العديد من الاختصاصات والصلاحيات وفقاً لقانون إنشائه ولائحته الداخلية في المجالات التالية:

1- **مجال السياسات العامة:**

- إبداء الرأي فيما يعرضه عليه الحاكم، وتقديم المقترحات حول ذلك.
- مناقشة أي من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون البلاد من خلال توجيه الأسئلة إلى المجلس التنفيذي أو رؤساء الدوائر والجهات الحكومية، والاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم. ومن ثم رفع توصياته حولها للحاكم.

2- **مجال القوانين والتشريعات:**

- مناقشة مشروعات القوانين (المحلية) المحالة له من المجلس التنفيذي (الموافقة عليها أو رفضها أو تعديلها) على أن لا يكون ذلك إلا بأغلبية الأعضاء الحاضرين.
- اقتراح مشروع قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون نافذ حسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون إنشائه ولائحته الداخلية.
- مناقشة الموازنة العامة للإمارة وإبداء الملاحظات عليها، وذلك بعد إعدادها وإحالتها من المجلس التنفيذي.

3- **مجال الخدمات والمرافق العامة:**

- النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة كتنمية الموارد الطبيعية والبيئية والمحافظة عليها واقتراح سبل تطوير وتحسين الأداء فيها.
- القيام بأعمال الرقابة على أجهزة الضبط الإداري، وذلك دعماً للنظام العام وحمايته.
- طلب أية دراسات أو تقارير أو اقتراحات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الجهات الحكومية لبحثها، وإبداء الرأي حولها.

4- مجال الاقتراحات والشكاوى:

- قبول الاقتراحات من الكافة، والتصرف بشأنها.
- حصر العرائض والشكاوى الواردة للمجلس، وله أن يطلب من الجهات الحكومية المعنية تزويده بالبيانات الضرورية لاستيفاء عناصر البحث.

جلسات المجلس

- مدة الفصل التشريعي للمجلس أربع سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له.
- يكون للمجلس في كل فصل تشريعي أربعة أدوار انعقاد عادية على أن لا تقل مدة الدور عن ثمانية أشهر تبدأ في شهر أكتوبر من كل عام.
- يعقد المجلس دوره العادي بناء على دعوة تُصدر بمرسوم أميري.
- يُدعى المجلس بمرسوم أميري لاجتماع غير عادي إذا دعت الحاجة لذلك ويُصدر مرسوم أميري بشأن فض أدوار الانعقاد العادية وغير العادية.
- يعقد المجلس جلسة عادية يوم الخميس من كل أسبوعين ما لم يقرر المجلس غير ذلك أو لم تكن هناك أعمال تقتضي الاجتماع.
- جلسات المجلس علنية، ويجوز عقدها سرية بناء على طلب رئيس المجلس أو ثلث أعضائه على الأقل أو أحد رؤساء الدوائر.
- لا يعقد المجلس جلساته ولا تكون مداولاته صحيحة إلا بحضور أغلبية أعضائه (26 عضواً).

أجهزة المجلس

رئيس المجلس ونائبه: يتم اختيار الرئيس ونائبه في أول جلسة من جلسات الفصل التشريعي للمجلس عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين وهي ما يجاوز النصف من عدد المشتركين في التصويت وإذا لم تتحقق تلك الأغلبية يتم إعادة الانتخاب بين العضوين الحائزين على أكثر الأصوات، وبهذا يكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية وفي حال تساوى المرشحون فيما حصلوا عليه من أصوات جرت بينهم القرعة لاختيار الرئيس ونائبه.[3]

يتولى الرئيس الصلاحيات والمهام التالية:

- تمثيل المجلس في اتصالاته بالدوائر والجهات الحكومية والهيئات
- التحدث بإسم المجلس والتوقيع على العقود.
- الإشراف على جميع أعمال المجلس ومكتب المجلس ولجانه.
- الإشراف على الأمانة العامة، وممارسة السلطات المخولة لرئيس الدائرة بالنسبة لموظفي المجلس ومستخدميه.

- تحضير ميزانية المجلس وحسابه الختامي، ومن ثم عرضه على هيئة المكتب.
- دعوة اللجان للاجتماع فيما بين أدوار الانعقاد.
- رئاسة جلسات المجلس وحفظ النظام داخله.
- لرئيس المجلس عند غيابه أن يفوض نائبه في كل اختصاصاته أو بعضها، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس في جميع اختصاصاته إذا امتد غيابه أكثر من أربعة أسابيع متصلة. [4]

هيئة مكتب المجلس:

تشكل هيئة مكتب المجلس من الرئيس ونائبه ورؤساء اللجان الدائمة.

تتولى الهيئة الاختصاصات الآتية:

1- النظر فيما يُحال إليها من المجلس من اقتراحات حول الأمور التي تعرض أثناء الجلسة.
2- النظر في مشروع الميزانية السنوية للمجلس وحسابه الختامي.
3- اختيار الوفود لتمثيل المجلس بترشيح من الرئيس.
4- القيام بالمهام الإدارية للمجلس فيما بين أدوار الانعقاد.
5- متابعة التوصيات التي يصدرها المجلس.

لجان المجلس:

يشكل المجلس في بداية كل دور انعقاد اللجان الدائمة اللازمة لأعماله، وهي:

1- لجنة الشؤون التشريعية والقانونية والطعون والاقتراحات والشكاوى
2- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.
3- لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والثقافة والإعلام.
4- لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية.
5- لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والبلديات وشؤون الأمن والمرافق العامة.
6- لجنة شؤون الأسرة.
7- لجنة إعداد مشروع التوصيات.

للمجلس أن يشكل لجان إضافية دائمة أو مؤقتة حسب حاجة العمل.

يُنتخب أعضاء اللجان بالأغلبية النسبية، على أن تنتخب من بينها فيما بعد رئيسا ومقرراً، كما يُعين لها أميناً للسر من موظفي الأمانة العامة، وتنعقد اجتماعات اللجان بناء على دعوة من رئيسها أو رئيس المجلس أو أغلبية أعضائها، وتكون اجتماعات اللجان سرية بحضور أغلبية أعضائها.

كما يحق للجان طلب حضور رؤساء الدوائر الحكومية عند النظر في موضوع من ضمن اختصاصاتهم، كما يجوز لهم طلب أي بيانات أو مستندات من الجهات الحكومية.

المراقبان:

- يكون انتخاب المراقبين في جميع الأحوال بالأغلبية المطلقة مع بداية كل دور انعقاد عادي.
- يختص المراقبان بتلقي أوامر الرئيس وتنفيذها للمحافظة على نظام الجلسة، وملاحظة حضور الأعضاء وغيابهم.
- تنتهي مدة المراقبين بانتهاء الدور أو اختيار مراقبين جديدين.

الأمانة العامة:

1. تتكون الأمانة العامة من الأمين العام ومديري الإدارات والموظفين.
2. تعتبر الأمانة العامة جهازاً فنياً وإدارياً معاوناً للمجلس على أداء اختصاصاته المناطة به.
3. يكون للأمانة العامة للمجلس الاستشاري مقراً رئيساً لها في إمارة الشارقة.
4. ممارسة اختصاصات المجلس الإدارية بناء على طلب الرئيس فيما بين أدوار الانعقاد وذلك بصفة مؤقتة إلى حين اجتماع المجلس.
5. متابعة تنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس وتقديم تقرير في شأنها للمجلس.
6. متابعة أعمال لجان المجلس.
7. المسائل الأخرى التي تختص بها هيئة المكتب بمقتضى أحكام القانون وهذه اللائحة وكذلك المسائل التي يرى المجلس أخذ رأي هيئة المكتب فيها.

آلية سير عمل التوصيات

أجاز القانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن إنشاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتعديلاته قيام "المجلس" بالعديد من المهام والصلاحيات، وأبرزها الأدوات الرقابية التي يستطيع من خلالها مراقبة أداء الجهات الحكومية خدمة للصالح العام، ويأتي في مقدمتها "مناقشة أي من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون البلاد بحضور رؤساء الدوائر ورفع توصياته حولها للحاكم"، والتي تهدف إلى تمكينه من متابعة أداء الجهات الحكومية وتعزيزاً لتكامل الأدوار بين المجلس الاستشاري والمجلس التنفيذي وتأصيلاً للتعاون بينهما.

ومن خلال الموضوعات العامة يعد المجلس توصياته في جمل مختصرة تحدد المراد من الجهة الحكومية المعنية بالمناقشة، وترفع إلى حضرة صاحب السمو حاكم الشارقة (حفظه الله ورعاه) لاتخاذ ما يراه مناسباً.

وتعد توصيات المجلس المنبثقة عن جلساته العامة هي خلاصة أعماله ومخرجاته التي تهدف إلى مساعدة الجهة الحكومية لتطوير أدائها ومهامها خدمة للصالح العام وذلك بإبداء الرأي والمشورة في كل ما يهم المجتمع دعماً لمقوماته الأساسية وقيمه الأصيلة.

يتم إعداد توصيات المجلس من خلال:

- عقد الجلسة العامة لمناقشة الموضوع العام
- جمع مقترح التوصيات الواردة من الأعضاء
- اجتماع لجنة إعداد مشروع التوصيات لإعداد مشروع التوصيات
- عقد الجلسة العامة لمناقشة مشروع التوصيات وإقرارها
- إعداد رسالة توصيات المجلس ورفعها إلى مكتب سمو الحاكم

من أهم إنجازات المجلس مناقشة مشروعات القوانين خلال الفترة من 2011-2019:

- أكثر عدد في المناقشات لمشروع قانون هما في السنوات (2017) لعدد 12 مشروع قانون.
- تليها في الترتيب السنوات (2018) لعدد 11 مشروع قانون.
- تليها في الترتيب السنوات (2019) لعدد 9 مشروع قانون.
- تليها في الترتيب السنوات (2014 – 2015) لعدد 7 مشروع قانون.
- تليها في الترتيب السنوات (2016) لعدد 5 مشروع قانون.
- تليها في الترتيب السنوات (2011) لعدد 4 مشروع قانون.
- بينما أقل عدد في المناقشات لمشروع قانون هما في السنوات (2013 - 2019) لعدد 3 مشروع قانون.

مرحلة التمكين السياسي والمسار الانتخابي في الشارقة

الانتخابات هي العملية التي بمقتضاها يختار الناخبون من يمثلهم في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، ومن ثم يتسنى لهم المشاركة الفعالة في إدارة شؤون المجتمع الإماراتي في الشارقة، ولذلك فإن حق انتخاب أعضاء المجلس الاستشاري كان خطوة أساسية في تحقيق مبدأ المشروعية، مسايراً لتطورات الدولة في حداثتها وتنميتها، ويمكن النظر إلى الانتخابات في الشارقة على أنها أحد الآليات الأساسية التي تعزز من دولة الاتحاد، فالناخبون يملكون حق الاقتراع لسلطة المحلية، وهم يشاركون من خلال حق التصويت في اختيار أعضاء لهم من كل مناطق الإمارة، ويجتمع هؤلاء الأعضاء الذين تم انتخابهم في قاعة واحدة ليناقشوا قوانين إمارة الشارقة والرقابة على أعمال الحكومة.[5]

إن التجربة الانتخابية الأول في إمارة الشارقة جاءت وفق رؤية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة (حفظه الله) المنبثقة من مراحل المشاركة والتمكين التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة عبر تجارب انتخابات المجلس الوطني الاتحادي وفي ضوء هذه الرؤية كانت النقلة النوعية للمجلس بانتخاب نصف أعضائه في عام 2015م. وجاءت انتخابات المجلس الاستشاري حينما أصدر صاحب السمو حاكم الشارقة، المرسوم الأميري رقم (59) لسنة 2015 بشأن تنظيم انتخابات المجلس الاستشاري للإمارة، بهدف تعزيز دور أبناء الإمارة ومشاركتهم في عملية بناء وتنمية المجتمع ومناقشة شؤونه لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

وليتم ممارسة حقهم في المشاركة السياسية من خلال الترشح لعضوية المجلس الاستشاري، ولقد ساهمت مشاركة المواطنين في إمارة الشارقة للانتخاب والترشح في انتخابات المجلس الاستشاري في تعزيز مسيرة العمل التنموي في الإمارة من خلال عملية صنع القرار ورسم مستقبل الإمارة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والارتقاء بالبرامج التي تلامس تطلعاتهم بالازدهار لإمارة الشارقة".[6]

وتشكل التجربة الانتخابية البرلمانية في إمارة الشارقة من خلال انتخاب نصف أعضاء المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة خطوة هامة نحو ترسيخ قيم المشاركة السياسية في إطار النهج الذي خطه صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة الشارقة بهدف إشراك المواطنين في العمل الوطني.

الخصائص العامة لدستور دولة الإمارات:

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها في 2 ديسمبر 1971 بوضع دستور مؤقت لها، تحول إلى دستور دائم في عام 1996، حيث يمثل الدستور الإماراتي وثيقة وطنية توضح القواعد الأساسية للتنظيم السياسي في الدولة، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه، ويؤكد الدستور على الحريات والحقوق والواجبات العامة للمواطنين، ويهدف إلى النهوض بالبلاد وشعبها إلى المنزلة التي تؤهلهما لتبوء المكان اللائق بين الدول المتحضرة، كما حددت الظروف السياسية المحيطة بالمنطقة العربية سمات وخصائص صدور دستور الإمارات وفي ضوء ذلك مكن تحديد خصائصه على النحو التالي:

1- **دستور مدون:** النظام الدستوري الإمارات يعتمد على وثيقة رسمية مكتوبة وضعت على أثر توقيع الاتفاق بين حكام الإمارات.
2- **دستور مؤقت:** إن ظروف قيام دولة الإمارات اقتضت وجود دستور مؤقت بمعنى أنه مرحلي وانتقائي، والهدف من ذلك أنه يمكن إعادة النظر في نصوصه وأحكامه.
3- **دستور جامد:** أي أنه لا يمكن تعديله إلا من خلال السلطة العليا في الدولة وهم حكام الإمارات المكونة للاتحاد أو من ينوب عنهم.[7]

ماهية الفيدرالية في الإمارات:

فيدرالية الإمارات تقوم على أساس انضمام مجموعة من الإمارات معاً في نظام فيدرالي يضمها جميعاً، فهي دولة تأسست من البداية على النظام الفيدرالي، ولم تعرف غيره، وتلخص سمات الفيدرالية الإماراتية فيما يلي:

- **فيدرالية مزدوجة**: حيث تقوم على وجود صلاحيات يحولها الدستور الإماراتي للحكومة الاتحادية وصلاحيات أخرى للحكومات المحلية على مستوى كل إمارة.
- **فيدرالية عمودية:** تعد الفيدرالية في الإمارات عمودية على المستوى الاتحادي، حيث أن الإمارات السبع الأعضاء في الاتحاد غير متساوية في القوة التشريعية، فلكل من إماراتي أبو ظبي ودبي تتمتعان بسلطات أكبر من غيرهما من الإمارات الأعضاء فيما يتعلق باتخاذ القرارات في المسائل الموضوعية.
- **فيدرالية أفقية:** إن كل الإمارات الأعضاء في الاتحاد متساوية فيما تتمتع به من صلاحيات وسلطت على المستوى المحلي، وتتعامل م بعضها البعض من منطق المساواة، فكل إمارة لها سلطاتها المحلية والتشريعية والتنفيذية والقضائية الخاصة بها، حيث لا توجد إمارة تتمتع بسلطات وصلاحيات محلية أكبر مما لغيرها من الإمارات. [8]

أسس وضوابط العملية الانتخابية في إمارة الشارقة:

لقد حددت التعليمات المنظمة لعملية الانتخاب الإجراءات المتبعة في عملية الفرز، فقد أخذ المشرع الإماراتي بمبدأ الاقتراع السري المباشر إلى جانب ممارسة الناخب لحقه الانتخابي بنفسه، وذلك في الإمارة التي يمثلها، باعتبارها الدائرة الانتخابية، ولكل ناخب صوت واحد، ومن أهم الإجراءات التي سنها المشرع الإماراتي:

- اعتمد المشرع طريقتين للانتخاب، أولهما الطريقة اليدوية من خلال إدلاء الناخبين بأصواتهم من خلال صناديق الاقتراع، حيث يقوم مسئولو المراكز بفتح صناديق الاقتراع وإغلاقها بعد انتهاء المدة المقررة للانتخاب بحضور المرشحين أو وكلائهم وثاني تلك الطرق التصويت الإلكتروني وفي هذا الحالة يتم التأكد من قبل مسئولي المراكز من توافر الإجراءات الفنية والتنظيمية المتعمدة في هذا النظام.

- يتم التأكد والتحقيق من شخصية الناخب من خلال إبرازه لبطاقة الهوية المعتمدة، وتتخذ اللجنة المكلفة بالإجراءات اللازمة لمنع تكرار تصويت الناخب لأكثر من مرة.
- تقوم اللجنة المكلفة بتسليم كل ناخب ورقة الاقتراع ليثبت رأيه فيها في المكان المناسب داخل القاعة ويضعها في المكان المخصص، دون أن يكون لأي شخص حق الاطلاع على محتواها، أما في حالة استخدام النظام الإلكتروني تتبع الطرق المقررة في هذا النظام.
- أما الذين لا يعرفون القراءة والكتابة أو من ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة المكفوفين، الذين لا يستطيعون التصويت بأنفسهم، فيتم إثبات رأيهم وفق النظام المتبع في الانتخابات [9]

مراحل العملية الانتخابية للمجلس الاستشاري في الشارقة:

المرحلة الأولى: **تسجيل الهيئات الانتخابية**

إن الهيئات الانتخابية تتشكل من مواطني إمارة الشارقة المسجلين لدى الدوائر الانتخابية وفق الضوابط التي وضعتها اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة.

المرحلة الثانية: **تسجيل المرشحين**

على المرشحين الالتزام بما يلي:

- الحصول على موافقة لجنة الدائرة قبل افتتاح مقرها الانتخابي.
- الإفصاح عن مصادر تمويل الحملات الدعائية والانتخابية.
- تسليم لجنة إدارة الانتخابات خطة الحملة الدعائية لاعتمادها.
- المحافظة على مقومات البيئة والشكل الجمالي للدائرة الانتخابية.
- بدء الحملة الانتخابية بعد إعلان القائمة النهائية للمرشحين.

المرحلة الثالثة: **التصويت (انتخاب المرشحين)**

1- على الناخب عدم التصويت لأكثر من مرشح واحد أثناء عملية الاقتراع.

2- الاقتراع السري المباشر.

3- عدم البقاء في قاعة الانتخاب بعد الإدلاء بصوته.

4- أن يلتزم بممارسة حق الانتخاب بنفسه، ويحظر التصويت بالوكالة.

المرحلة الرابعة: عملية الفرز

يتم فرز صناديق الاقتراع لتحديد عدد أصوات الناخبين، بحيث تسجل أسماء المرشحين، وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، مع الأصوات الباطلة، والتأشير في ورقة كل ناخب عند تفريغها في الكشف المعد لذلك، أما عند استخدام النظام الإلكتروني فيتم الفرز بإتباع الطرق الفنية المتبعة.

لجان انتخابات المجلس الاستشاري:

تعمل الجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري تتبع الحاكم مباشرة، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية لمباشرة التصرفات اللازمة لتحقيق أغراضها، ويراعى في تشكيلها تمثيل الجهات الحكومية التالية:

- القيادة العامة لشرطة الشارقة.
- دائرة شؤون البلديات والزراعة.
- مؤسسة الشارقة للإعلام.
- الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة الشارقة.
- الأمانة العامة للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة.
- الإدارة القانونية بمكتب سمو الحاكم.
- محكمة الشارقة الاتحادية الابتدائية.

أولاَ: صلاحيات اللجنة العليا

- الإسهام في التوعية والتثقيف بانتخابات المجلس الاستشاري.
- تشكيل اللجان الفرعية وتحديد مهامها واختصاصاتها، واعتماد المقترحات المقدمة من قبلهم. (10)
- تحديد الاعتمادات المالية اللازمة للعملية الانتخابية، والعمل على إدراجها ضمن ميزانية المجلس.
- تحديد المراكز الانتخابية في الدوائر الانتخابية، واعتماد مقارها بناء على اقتراح لجنة إدارة الانتخابات.
- تحديد المدد الزمنية المتعلقة بكافة جوانب العملية الانتخابية.
- إصدار القواعد المنظمة لقوائم الهيئات الانتخابية، واعتمادها بعد التأكد من توافر الشروط القانونية في أعضائها.
- النظر في طعون الانتخابات، والفصل فيها.
- إعلان النتائج النهائية للانتخابات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام عضوية الفائزين في المجلس.
- فحص طلبات الترشيح للانتخابات واعتمادها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة.
- رسم الإطار العام للعملية الانتخابية، والإشراف العام على سير الانتخابات.

- أي مهام أو اختصاصات أخرى تناط بها اللجنة من قبل الحاكم.

ثانياَ: اللجان الفرعية

تتولى اللجنة الفرعية وضع استراتيجية الاتصال للجنة العليا، مع تحديد خطة لتنفيذها وتوعية المواطنين بانتخابات المجلس، مع وضع خطة إعلامية لتحفيز أعضاء الهيئات الانتخابية على المشاركة فيها.

ثالثاَ: اللجنة الأمنية

تضع اللجنة مشروع الخطة الأمنية للانتخابات متضمناً حجم القوى البشرية اللازمة ميدانياً لضمان سلامة وحرية ونزاهة الانتخابات على أن تقدمه إلى اللجنة العليا لاعتماده قبل بدء الانتخابات بوقت كاف.

رابعاَ: لجان الدوائر الانتخابية

ومن أبرز مهامها:

- استلام قائمة الهيئة الانتخابية النهائية، وإشعار الأعضاء بها.
- توفير الاستمارات الخاصة بالعملية الانتخابية في مقرها، وذلك بعد استلامها من لجنة إدارة الانتخابات.
- التنسيق مع بلدية الدائرة الانتخابية لتحديد أماكن الدعاية الانتخابية للمرشحين.
- تحديد أماكن عقد الندوات واللقاءات التي يجريها المرشحون مع أعضاء الهيئات الانتخابية.
- استلام طلبات الترشح بعد التأكد من توفر الشروط فيها.
- مراقبة تطبيق ضوابط وقواعد الحملات الانتخابية في الدائرة الانتخابية.

خامساَ: لجنة الطعون الانتخابية

تتولى اللجنة فحص كافة الطعون المقدمة إليها وتتضمن أشكال الطعون الآتي:

- الطعن على ترشح أحد المرشحين.
- الطعن على إجراءات الاقتراع والفرز.
- تقديم تقارير بالرأي القانوني في الطعون المقدمة إليها ورفعها إلى اللجنة العليا.

سادساَ: لجان الفرز الانتخابية

- تعمل لجنة الفرز الانتخابية تنفيذ كافة إجراءات عملية الانتخاب أيام التصويت المحددة وفقاً لقرارات اللجنة العليا لانتخابات المجلس. (11)

- التأكد من توافر كافة الإجراءات الفنية والتنظيمية المتطلبة في نظام التصويت المعتمد قبل بدء عملية الانتخاب.

سابعاَ: لجنة إدارة انتخابات المجلس الاستشاري

- متابعة سير الانتخابات، والتأكد من سلامة تطبيق الإجراءات الخاصة بها.
- التأكد من صلاحية مقار لجان مراكز الانتخاب، ومطابقتها للشروط المقررة قانوناً.
- التنسيق مع الجهات المختصة وأعمال اللجان الفرعية بما يكفل تنفيذ المهام والواجبات المنوطة بها.
- توفير الاحتياجات من القوى البشرية وتدريبهم وفقاً للأنظمة النافذة، وقرارات اللجنة العليا.
- تحديد الإمكانات المادية التي تتطلب تنفيذ الانتخابات، ورفعها إلى اللجنة العليا لاعتمادها.
- اقتراح النظم والقرارات المتعلقة بتنفيذ مهامها ومهام اللجان التابعة لها.
- متابعة تنفيذ توجيهات وقرارات اللجنة العليا الموجهة إلى اللجان الفرعية، ورفع تقارير دورية بذلك إليها.
- إعداد موازنات العملية الانتخابية.
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان سلامة الانتخابات.
- أية مهام أخرى تكلف بها من قبل اللجنة العليا.

ثامناَ: اللجنة الإعلامية

- وضع استراتيجية الاتصال للجنة العليا، مع تحديد خطة لتنفيذها.
- وضع خطة مناسبة لتوعية المواطنين بانتخابات المجلس، وذلك بالتنسيق مع أجهزة الإعلام المختلفة.
- وضع خطة إعلامية لتحفيز أعضاء الهيئات الانتخابية على المشاركة فيها.
- اقتراح القواعد المنظمة لاستخدام وسائل الإعلام الرسمية في عرض برامج المرشحين في الانتخابات.
- أية مهام أخرى تُكلف بها من قبل اللجنة العليا.

دور التنشئة في الصغر على تعزيز المشاركة والتأسيس للعمل البرلماني

التنشئة بشكل عام هي عملية تفاعلية يتم خلالها اكتساب قيم وثقافة المجتمع، وهي تدريجية ومستمدة من التجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة، وهي مستمرة فلا تتوقف عند عمرٍ معين وتنتقل من جيل لآخر، ومعها تتشكل شخصية الفرد ويكتسب لغته وسلوكه.

وعليه يمكن تعريف التنشئة السياسية بأنها عملية اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لاستيعاب واقع المجتمع وأهدافه وقيمه، وتعزيز روح الانتماء والولاء للوطن والقيادة، والإحساس بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه، وتعريف الطفل بحقوقه وواجباته، وطبيعة علاقته بمؤسسات الدولة وأفراد المجتمع، لدمجه في المجتمع بشكل يضمن مشاركته في بناء مستقبل وطنه.

وتهدف التنشئة السياسية لمشاركة المواطنين بإيجابية في بناء مجتمعهم، ومواجهة المخاطر والتحديات التي تهدده خارجياً وداخلياً، وتوفير الاستقرار لنظامهم السياسي. بالإضافة إلى الحفاظ على هوية وحضارة وثقافة الدولة وتركيبتها الاجتماعية.

ومن أهم المبادرات المساعدة على توفر ذلك نذكر منها:

مجلس شورى أطفال الشارقة

إحدى مبادرات وبرامج مجال التنمية الذاتية في أطفال الشارقة، أنشئ هذا المجلس المتفرد بناء على توجيه من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي- عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة – حفظه الله؛ تحت مسمى برلمان أطفال الشارقة عام 1997م، ومن ثم تم تغيير المسمى إلى مجلس شورى أطفال الشارقة 1999م. ويحظى مجلس شورى أطفال الشارقة بمتابعة مباشرة من صاحب السمو الحاكم وقرينته سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي رئيس مؤسسة ربع قرن لصناعة القادة والمبتكرين. ويتشكل المجلس عن طريق انتخابات حرّة تُجرى كل عامين، يتنافس فيها أطفال إمارة الشارقة حيث يعقد المجلس جلساته تحت إشراف أطفال الشارقة. ويهدف المجلس إلى توعية الأطفال بأهمية ممارسة الشورى، وغرس روح المسؤولية لدى الأطفال، وتمكينهم من التعبير عن آرائهم في القضايا التي تخصهم ومحاورة المسؤولين بكل لباقة، وإثارة الاهتمام بقضايا الطفل من قبل المؤسسات المجتمعية المعنية بالطفولة خاصة فيما يتصل بتربيته وصحته وأمنه وبيئته، بالإضافة إلى تنشئة جيل واع مثقف مدرك لواقعه قادر على عرض قضاياه والمساهمة في حلها.[12]

ويعد مجلس شورى أطفال الشارقة هو الأهم والأقدم على الإطلاق في المنطقة والعالم العربي بأسره، الذي انطلقت دورة انعقاده الأولى في العاشر من سبتمبر عام 1997، ويأتي مجلس شورى شباب الشارقة مكملاً لنهج الشورى وترسيخه في نفوس الفئة العمرية الأكبر، والذي انطلقت دورة انعقاده الأولى في الثالث عشر من فبراير عام 2005.

وهذا إلى جانب ترسيخ الشعور بالولاء والانتماء لهذا الوطن في نفوس شريحة مهمة من المجتمع وهم الأطفال، وذلك من خلال[13]

- ترسيخ مبادئ السلوك الشورى لدى الأطفال القائم على احترام آراء الآخرين وتقدير شخصياتهم لذاتهم.
- ترسيخ المبادئ الإسلامية والقيم الرفيعة كمبدأ الإيثار وتقديم المصلحة العامة.
- غرس التحلي بروح المسؤولية منذ الصغر عند الأطفال.
- تمكين الأطفال من التعبير عن آرائهم في القضايا التي تواجههم، ومحاورة المسؤولين بجرأة ولباقة.
- تمكين الأطفال من المشاركة في الحياة العامة.
- إثارة الاهتمام بقضايا الأطفال من قبل المؤسسات المجتمعية المعنية بالطفولة وخاصة فيما يتصل بتربيته وصحته وأمنه وبيئته.
- تنشئة جيل واعٍ مثقف مدرك لواقعه وقضاياه قادر على عرضها وطرحها والمساهمة في حلها.
- إلقاء الضوء على واقع الطفل الإماراتي خاصة والعربي عامة.

مجلس شورى شباب الشارقة

في 13 فبراير 2005م افتتح سموه مجلس شورى شباب الشارقة، في إطار دعم سموه لبناء جيل قادر على تحمل المسؤولية وبناء الوطن وتنشئتهم ليكونوا أفراداً ومواطنين صالحين في المجتمع.[14]

ويُعد شورى شباب الشارقة، الذي انطلقت دورته الأولى في عام 2005، بتوجيهات سامية من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وبمتابعة حثيثة من قرينة سموه، سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي، رئيس مؤسسة ربع قرن لصناعة القادة والمبتكرين، من أهم التجارب البرلمانية الشبابية، التي تستكمل مسيرة مجلس شورى أطفال الشارقة الذي تأسس في عام 1997م، انطلاقاً من حرص سموهما على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة، وتأهيلهم للقيام بأدوارهم تجاه خدمة الوطن وتقدمه، وتمكينهم من قيادة المستقبل.

البرلمان العربي للطفل[15]

يعرف برلمان الطفل العربي التابع لجامعة الدول العربية بأنه مجلس حواري يضم أربعة أطفال من البنين والبنات من كل دولة عضو في جامعة الدول العربية، ويحمل الأعضاء لقب "نواب"، وتتاح لهم الفرصة لممارسة مهامهم كمجلس برلماني عربي مشترك مخصص للأطفال، من خلال توفير التدريب اللازم والإشراف على تنظيم الجلسات النقاشية، وتوجيهها بما يدعم تنمية الشعور العربي المشترك، وذلك انطلاقاً من مواثيق جامعة الدول العربية، أما مفهوم برلمان الطفل فيكمن بكونه فرصة سانحة للأطفال لتداول موضوعاتهم وقضاياهم التي يقترحونها بأنفسهم بوجود طفل يشغل منصب رئيس البرلمان، وهو من يسيّر جلسات برلمان الطفل.

وأسس برلمان الطفل العربي عام 1982، حيث شهد العالم نقاشات تخص ميثاق الطفل العربي، وبعد سنوات قليلة، تبعت هذه النقاشات اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص حقوق الطفل في عام 1989، التي تم تطبيقها رسمياً عام 1990، وبحلول عام 2010، اجتمع القادة العرب في ليبيا في قمة سرت للاتفاق على تأسيس أول مؤسسة إقليمية برلمانية على مستوى العالم تُعنى بالطفل، وبموجب ذلك تم الاتفاق على ميلاد مقر البرلمان العربي للطفل.

أعلن مجلس جامعة الدول العربية عن موافقته على طلب إمارة الشارقة باستضافة المقر الدائم للبرلمان العربي للطفل في عام 2016، وثمّن السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة العربية، هذه الخطوة معتبراً طلب الإمارات لاستضافة الشارقة المقر الدائم لبرلمان الطفل العربي تطوراً هاماً بعد إنجازاتها الملموسة في مجالات عدة أهمها المرأة والطفل، مشيراً إلى أن الإمارة لطالما أبرزت أفكاراً خلاقة تتعلق بالثقافة والطفل منذ ثمانينات القرن الماضي حتى استِضافة البرلمان العربي للطفل.

العضوية في برلمان الطفل العربي

يُمثل كل دولة عضو في الجامعة العربية أربعة أطفال (بنين وبنات) في البرلمان، حيث تبلغ مدة العضوية للطفل في البرلمان سنتين ميلاديتين.

شروط الانتساب للبرلمان العربي للطفل

يشترط في جميع الراغبين بالترشح لعضوية برلمان الطفل العربي أن يتموا 12 عاماً من العمر كحد أدنى وألا تزيد أعمارهم عن 16 سنة عند بداية العضوية، كما يشترط أن يكونوا أعضاء سابقين في البرلمان الوطني للطفل في إحدى الدول التي أنشأت مجالس برلمانات للأطفال، أما في حال عدم وجود برلمان وطني للطفل، فإن عملية الاختيار تتم وفقاً للجهات الوطنية المعنية بشؤون الطفل، ولكن يجب مراعاة شمولية التمثيل وعدم التمييز.

انتهاء العضوية في برمان الطفل العربي

تنتهي العضوية في برلمان الطفل في إحدى الحالات التالية:

- أن يتم الطفل 18 عاماً من العمر
- إذا قرر العضو الاستقالة
- الإخلال بإحدى مواد النظام الأساسي للبرلمان
- سحب العضوية من قِبل الدولة الممثلة للطفل
- فقدان الأهلية القانونية
- الوفاة

تنظيم جلسات البرلمان العربي للطفل

بحسب النظام الأساسي لبرلمان الطفل العربي، فقد تم تحديد فترة الدورة البرلمانية بعامين متتاليين، يقوم أعضاء البرلمان خلالها بعقد جلستين عاديتين كل عام في مقر البرلمان الدائم خلال فبراير (الجلسة الأولى) ويوليو)الجلسة الثانية) من كل عام. هذا ويجوز عقد الجلسات خارج المقر الدائم بناءً على طلب من دولتين عضو في الجامعة، شريطة موافقة غالبية الأعضاء.

رئاسة البرلمان

يتم انتخاب رئيس للبرلمان من قبل الأعضاء في أول جلسة للبرلمان بالأغلبية المطلقة، إلى جانب انتخاب من ينوب عنه ويطلق عليهم لقب نائب أول ونائب ثاني. أما مدة ولايتهم فتحدد بسنتين ميلاديتين تماشياً مع مدة العضوية في البرلمان. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الجلسة الأولى للبرلمان يقودها العضو الأكبر سناً لحين انتخاب الرئيس ونوابه.

أهداف البرلمان العربي للطفل

- العمل على تأسيس جيل قادر على العيش بأمان وسلام
- الحرص على رفع الوعي لدى الطفل العربي بالعمل البرلماني
- الاهتمام بمستقبل العمل البرلماني في الدول العربية من خلال هذه الأهداف
- ترسيخ قيم الديموقراطية والمساواة في صنع القرار
- إكساب الأطفال مهارة التحاور وتقبل الرأي الآخر
- تعزيز دور الأطفال تجاه القضايا الوطنية والعربية
- تدريب الأطفال على استخدام وسائل الإعلام للتعبير عن آرائهم وفقاً لآليات العمل البرلماني
- تعريف الأطفال بحقوقهم وكيفية الدفاع عنها والمساهمة في نشر ثقافة حقوق الطفل وحقوق الإنسان

دورات برلمان الطفل العربي

الدورة الأولى لبرلمان الطفل العربي في الشارقة

بدأت الدورة الأولى لبرلمان الطفل العربي في أبريل عام 2019، وقد اختتمت في يوليو 2020، وتضمنت 4 جلسات حضر فيها الأعضاء إلى أرض الإمارات في كل مرة، عدا الجلسة الأخيرة التي عقدت عبر الإنترنت بسبب جائحة كورونا. شهدت الدورة حضور 36 عضواً يمثلون 10 دول عربية، وفقاً لجدول أعمال محدد.

الدورة الثانية لبرلمان الطفل العربي في الشارقة

أما برلمان الطفل 2021، فقد عُقد في 28 يناير 2021 وسط مراسلات عادةً ما يجريها الأمين العام للبرلمان مع الدول العربية وذلك لترشيح ممثلي الدول الجدد، ومن الجدير ذكره أن المراسلات تمت عبر التواصل المرئي، حيث بدأت فعاليات الجلسة الأولى من الدورة الثانية للبرلمان في الفترة من 16 – 23 فبراير 2021، فيما تلاها جلستان، الثانية حملت عنوان "دور الطفل في السلام المجتمعي"، وتهدف إلى جمع أفضل الحلول والاقتراحات التي تضمن حصول الطفل على حقه بالعيش في بيئة آمنة، بالإضافة إلى التوعية بدوره في ممارسة حقوقه وتحقيق السلام المجتمعي، فضلاً عن طرح المشكلات التي يواجهها كالعنف والتنمر والتشرد وتقديم تصورات حول كيفية معالجتها، إلى جانب الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

أما الجلسة الثالثة فقد حملت عنوان "الاستدامة عين على المستقبل"، حيث تسعى إلى التعريف بمصطلح الاستدامة كأحد الأهداف العالمية التي يجب العمل من أجلها والعمل على نشر ثقافة الاستدامة إضافة إلى تفعيل دور الأطفال العرب في تقديم الأفكار الإبداعية التي تعزز الاستدامة، في حين عقد البرلمان جلسته الرابعة والختامية تحت عنوان "ثقافة الأمن الغذائي" تأكيداً على أهمية تحقيق المعنى الحرفي للأمن الغذائي الذي لن يتحقق إلا بتضافر جميع فئات البشر والسكان بمن فيهم فئة الطفولة التي تناهز نسبتهم نصف سكان الكوكب! وتضمنت الجلسة عقد ورشات ومحاضرات وزيارات شملت مواضيع متنوعة مثل تطوير الذات وأهمية القراءة والتواصل الاجتماعي، علاوة على ذلك، تم تخريج المنتسبين للدبلوم المهني لمهارات العمل البرلماني ودبلوم تطوير مهارات فرق العمل الإشرافية والقيادية.

مقر برلمان الطفل العربي

يقع مقر برلمان الطفل العربي في ضاحية حلوان في منطقة دسمان، حيث بلغت تكلفة بناء مبنى المقر قرابة 6 ملايين درهم إماراتي، وسيكون مقراً إدارياً للأمانة العامة لتسيير أمور البرلمان.

البرلمان الصغير – برلمان المدارس

يهدف برلمان المدارس إلى تعزيز مبادئ المشاركة الإيجابية من خلال إفساح المجال أمام الطلبة، للتعبير عن رأيهم في قضايا المدرسة والمجتمع، والقضايا الأخرى التي تثير اهتمامهم. كما يهدف إلى توفير إطار لتبادل الرأي والنقاش من خلال المناظرات التربوية في برلمان المدارس، وغرس قيم الولاء والانتماء للوطن، وتكريس ثقافة وقيم المجتمع، وتشجيع الطلبة على التعبير

العلني عن الأفكار والآراء، وتنمية مهارات التفكير والفهم، واحترام الرأي الآخر، وإذكاء روح المنافسة، وإثراء ثروة الطالب اللغوية، ونشر ثقافة الحوار بين الطلبة في المجتمع المدرسي وبينهم وبين المسؤولين من جهة ثانية.

اختصاصات

ويختص برلمان المدارس بممارسة اختصاصاته من خلال مجموعة من الأدوات البرلمانية التالية:

- طلب إحاطة: وهو صورة من أشكال الرقابة البرلمانية، يحق لطالب أو أكثر بمقتضاه أن يطلب من أحد أعضاء الحكومة، توضيح وتفصيل حول موضوع معين، ومدى جدوى الإجراءات الحكومية المتخذة إزاء هذا الموضوع.
- بيان عاجل: يحق بمقتضاه لعضو أو أكثر أن يقوم بإلقاء بيان يحتوي على قدر من المعلومات، ويكون للموضوع الذي يطرح فيه البيان صفة العجلة، والضرورة، والأهمية. أما طلب الإحاطة، فيكون حول أي موضوع ولا يشترط فيه إلقاء بيان.
- السؤال: وهو استيضاح من أحد أعضاء الحكومة حول موضوع معين. وهو يختلف عن طلب الإحاطة، لأن السؤال استفهام يتطلب من عضو الحكومة الإجابة عن هذا الاستفهام حول أمور يجهلها العضو. أما طلب الإحاطة فهو إحاطة الوزير علماً بأمور يرى فيها طالب الإحاطة أن الوزير لم يراعها، وأن مراعاتها تمت بطريقة مجافية للواقع.
- طلب المناقشة العامة: وهو تبادل للرأي والمشورة بين البرلمان والحكومة في قضايا عامة، وتصدر في نهاية المناقشات توصيات يقرها البرلمان.
- الاقتراح برغبة: هو إبداء الرغبة في دعوة الحكومة أو أحد أعضائها، للقيام بعمل ما يدخل في اختصاصها، سواء كان هذا الاقتراح في تشريع، أو موضوع عام. ويقدم الاقتراح برغبة خطياً، ثم تعد فيه إحدى لجان البرلمان تقريراً بشأنه.

الفصل الثاني

التجارب الانتخابية 2015 - 2019

- نظرة عامة على انتخابات المجلس الاستشاري 2015
- نظرة عامة على انتخابات المجلس الاستشاري 2019
- مقارنة بين انتخابات المجلس الاستشاري 2015 - 2019

الفصل الثاني

التجارب الانتخابية 2015 - 2019

الانتخابات هي العملية التي بمقتضاها يختار الناخبون من يمثلهم في المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، ومن ثم يتسنى لهم المشاركة الفعالة في إدارة شؤون المجتمع الإماراتي في الشارقة، ولذلك فإن حق انتخاب أعضاء المجلس الاستشاري كان خطوة أساسية في تحقيق مبدأ المشروعية، مسايراً لتطورات الدولة في حداثتها وتنميتها، ويمكن النظر إلى الانتخابات في الشارقة على أنها أحد الآليات الأساسية التي تعزز من دولة الاتحاد، فالناخبون يملكون حق الاقتراع لسلطة المحلية، وهم يشاركون من خلال حق التصويت في اختيار أعضاء لهم من كل مناطق الإمارة، ويجتمع هؤلاء الأعضاء الذين تم انتخابهم في قاعة واحدة ليناقشوا قوانين إمارة الشارقة والرقابة على أعمال الحكومة.[16] وخلال المباحث التالية يتم عرض للتجارب الانتخابية:

نظرة عامة على انتخابات المجلس الاستشاري 2015

في عام 2015 بدأت المرحلة التاريخية التي تشهدها إمارة الشارقة بانتخاب نصف أعضاء المجلس الاستشاري تأتي استكمالاً لمسيرة الدعم الكبير والرعاية التي يحظى بها المجلس من قبل صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي - عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، وتوجيهه المستمر لأعضائه وعضواته الذي تعاقبوا على فصوله التشريعية الثمانية على مدى ستة عشر عاماً متواصلة فأثمرت أعمال المجلس تنمية ومنجزات مستمرة خدمه للوطن ومواطنيه ومتابعة سموه لكافة مناقشات وأعمال وتوصيات المجلس التي تبناها المجلس الاستشاري فكانت توجيهات سموه للمجلس منارة للهداية ورمزاً للعزيمة والإصرار على مواصلة مسيرة البناء والعطاء.

التسجيل:

أكدت اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة أن إجمالي المسجلين في الهيئات الانتخابية التسع بلغ 24 ألفاً و952 مواطناً ومواطنة بنسبة 31.8 في المئة من إجمالي مواطني الإمارة، وعددهم 78 ألفاً و457 مواطناً فوق الـ 21 عاماً.[17]

نسب المشاركة:

أن نسبة المشاركة في انتخابات الدورة الأولى للمجلس الاستشاري بلغت 67% على مستوى الإمارة، وبلغ عدد أعضاء الهيئة الانتخابية 24 ألفاً و952 ناخباً، وعدد الذين صوتوا 16 ألفاً و696، افرزوا 21 فائزاً من 195 مرشحاً.

من الجدول رقم (1) تلاحظ أن مدينة الشارقة ذات الكتلة التصويتية الأكبر على مستوي الإمارة بما نسبته ما يقرب من 40%، كانت أقل نسبة تصويت بين مدن الإمارة بما نسبته 57.8%. بينما بلغت نسبة التصويت الأعلى في مدينة مليحة بما

نسبته 87.7%. ثم تلتها مدينة المدام بما نسبته 81%. ثم جاءت باقي المدن بين ما نسبته 69.6% إلي نحو 77.1% وهي تعد نسب مرتفعة مقارنة بمدينة الشارقة. وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التكوين القبلي والعائلي الشديد والمتماسك، والذي لا يتوافر بشكل كبير في مدينة الشارقة لكبر حجم مجتمعها وتنوعها.

جدول رقم (1)

أعداد المصوتين بالدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري 2015

م	الدائرة الانتخابية	إجمالي الهيئات الانتخابية	المصوتين	غير المصوتين	النسبة المئوية (المصوتين / إجمالي الناخبين)
1	الشارقة	9937	5742	4195	%57.8
2	الذيد	1368	1039	329	%76.0
3	خورفكان	4944	3488	1456	%70.6
4	كلباء	3759	2617	1142	%69.6
5	دبا الحصن	1862	1359	503	%73.0
6	الحمرية	521	406	115	%77.9
7	البطائح	620	416	204	%67.1
8	مليحة	854	749	105	%87.7
9	المدام	1087	880	207	%81.0
المجموع الإجمالي		24952	16696	8256	%67

المرشحين:

بدءا من عمليات الانتخابات، حيث يتنافس في هذه الانتخابات (195) منهم (152 مرشحاً و43 مرشحة) على نصف مقاعد المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة في أول تجربة انتخابات في المجلس.

الفائزين:

وفاز عن منطقة الحمرية: فاطمة علي المهيري بـ 134 صوتاً. ليكون عدد الفائزين (20 فائز، وفائزة واحدة).

ويمثل نسبة الفائزين من الرجال 13.16% من جملة المرشحين من الرجال، ويمثل نسبة الفائزات من النساء 2.33% من جملة المرشحات من النساء.

ويمثل هيكل الفائزين من الرجال 95.24% من جملة الأعضاء المنتخبين بالمجلس، بينما يمثل هيكل الفائزات من النساء 4.76% من جملة الأعضاء المنتخبين بالمجلس.

نظرة عامة على انتخابات المجلس الاستشاري 2019

أطلقت اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة تطبيقاً إلكترونياً خاصاً بانتخابات المجلس الاستشاري لعام 2019، يتيح التسجيل إلكترونياً لكافة المواطنين من إمارة الشارقة في القوائم الانتخابية التابعة لدوائرهم الانتخابية بهدف تعزيز التفاعل مع مختلف شرائح المجتمع وتوفير الأخبار الخاصة بمراحل سير العملية الانتخابية والتعريف بأبرز المستجدات، بما يدعم الإجراءات الخاصة في توفير كافة الإمكانيات والتقنيات الحديثة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار المبادرات الهادفة التي تقوم بها اللجنة العليا للانتخابات وتسعى على تنفيذها لزيادة الوعي العام وتسهيل مختلف العمليات الخاصة بانتخابات المجلس الاستشاري، من خلال توفير كافة الإمكانات والتقنيات الحديثة التي تدعم المرشحين والناخبين في مسيرة انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة.

التسجيل:

بلغ إجمالي عدد المواطنين والمواطنات المسجلين في الهيئات الانتخابية التسع لانتخابات المجلس الاستشاري للشارقة، 35 ألف و595 مواطناً ومواطنة بنسبة زيادة تصل 43% عن الدورة الأولى من الانتخابات التي عقدت في العام 2015. والجدول التالي يوضح توزيع المسجلين على المناطق[18]:

الجدول رقم (2)

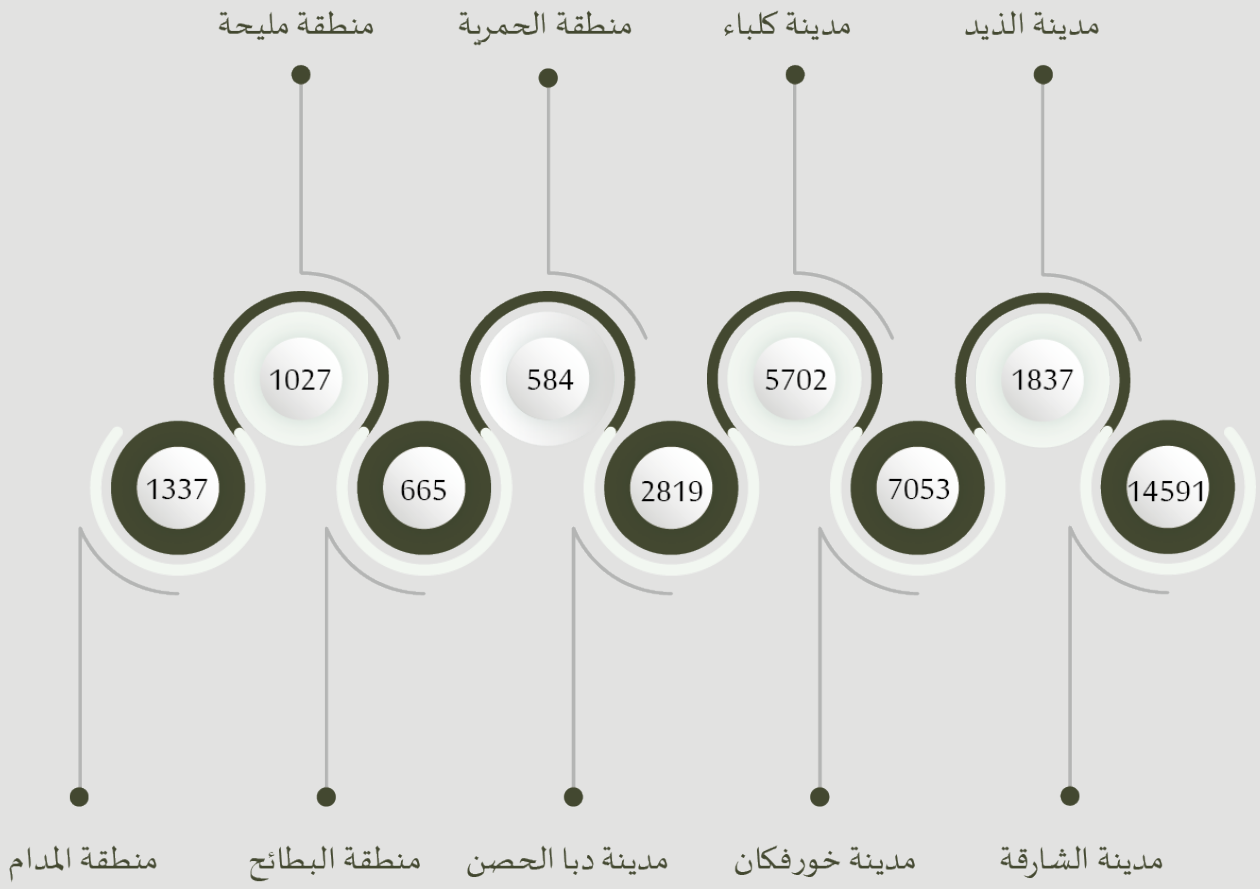

توزيع المسجلين على المناطق

ومن الجدول السابق رقم (2) واحتلت مدينة الشارقة المرتبة الأولى في عدد المسجلين، الذي وصل إلى 14ألف و591 مواطناً ومواطنة فيما جاءت مدينة خورفكان في المرتبة الثانية بعدد 7053 مسجلاً بينما وصل عدد المسجلين في مدينة كلباء إلى 5702 مسجلاً في الانتخابات.

وسجل في انتخابات المجلس الاستشاري للشارقة 2819 مواطناً ومواطنة من مدينة دبا الحصن و1837 مسجلاً من مدينة الذيد.

وبلغ عدد المسجلين في انتخابات المجلس الاستشاري للشارقة في مناطق المدام 1337 ومليحة 1027 وفي البطائح 665 بينما سجلت منطقة الحمرية 564 مواطنا ومواطنة.

المرشحين:

خاض منافسة انتخابات المجلس 189 مرشحاً لاختيار 25 عضواً، لشغل نصف مقاعد المجلس. والجدول التالي رقم (3) يوضح توزيع عدد المرشحين في القائمة المبدئية[19]:

جدول رقم (3)

القائمة المبدئية للمرشحين

م	الدائرة الانتخابية	الذكور	الإناث	الاجمالي
1	الشارقة	63	18	81
2	الذيد	13	0	13
3	خورفكان	35	7	42
4	كلباء	17	8	25
5	دبا الحصن	14	6	20
6	الحمرية	4	2	6
7	البطائح	5	1	6
8	مليحة	12	0	12
9	المدام	11	1	12
الاجمالي		174	43	217

نسبة التصويت:

بعد انتهاء فترة التصويت التي استمرت أربعة أيام وفرز جميع الأصوات. وجاءت نسبة المشاركة على مستوى الإمارة 59,4% فيما صوت 26 الفاً و600 ناخب وناخبة من مجموع عدد أعضاء الهيئات الانتخابية البالغ 44 الفاً و758 مواطناً ومواطنة.

إن نسبة المشاركة في انتخابات الدورة الأولى للمجلس الاستشاري بلغت 67% على مستوى الإمارة، وبلغ عدد أعضاء الهيئة الانتخابية 24 ألفاً و952 ناخباً، وعدد الذين صوتوا 16 ألفاً و696، افرزوا 21 فائزاً من 195 مرشحاً.

من الجدول رقم (4) تلاحظ أن مدينة الشارقة ذات الكتلة التصويتية الأكبر على مستوى الإمارة بما نسبته ما يقرب من 43%، كانت أقل نسبة تصويت بين مدن الإمارة بما نسبته 50.1%. بينما بلغت نسبة التصويت الأعلى في مدينة مليحة بما نسبته 77.7%. ثم تلتها مدينة الذيد بما نسبته 76.2%. ثم جاءت باقي المدن بين ما نسبته 57.4% إلى نحو 72.9% وهي تعد نسب مرتفعة مقارنة بمدينة الشارقة.

جدول رقم (4)

أعداد المصوتين بالدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري 2019

م	الدائرة الانتخابية	إجمالي الهيئات الانتخابية	عدد المصوتين	عدد الأصوات الباطلة	نشبة التصويت
1	الشارقة	19140	9593	8	%50.1
2	الذيد	2273	1733	0	%76.2
3	خورفكان	8401	5634	4	%67.1
4	كلباء	7117	4090	3	%57.4
5	دبا الحصن	3659	2567	3	%70.2
6	الحمرية	640	412	0	%64.4
7	البطائح	797	581	0	%72.9
8	مليحة	1240	963	2	%77.7
9	المدام	1491	1007	0	%67.5
الاجمالي		44758	26,600		%59.4

توزيع مقاعد عضوية المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة:

للأعضاء الذين يتم انتخابهم بواقع تسعة مقاعد لمدينة الشارقة وثلاثة مقاعد لكل من الذيد، وخورفكان، وكلباء، ومقعدين لكل من دبا الحصن، والمدام، ومقعد واحد لكل من الحمرية والبطائح ومليحة.

النتائج:

حققت المرأة في عضوية المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة فوز ثلاث مرشحات عن مدينة الشارقة ومنطقتي البطائح والحمرية. وفاز عدد 22 من الرجال.

مقارنة بين انتخابات المجلس الاستشاري 2015 - 2019

يتم خلال هذا المبحث المقارنة بين انتخابات المجلس الاستشاري 2019 مقارنا بعام 2015م. من خلال الآتي:

التسجيل:

إن إجمالي عدد المواطنين والمواطنات المسجلين في الهيئات الانتخابية التسع لانتخابات المجلس وعبر النظام الإلكتروني الذي تم استحداثه، بلغ 35 ألفاً و595 مواطناً ومواطنة، بنسبة زيادة تصل إلى 43% على الدورة الأولى من الانتخابات التي عقدت عام 2015، ما يدل على وعي المجتمع بأهمية الانتخابات ومسؤوليتهم ودورهم في مشاركتهم في صنع القرار من خلال التسجيل في القوائم الانتخابية.

جدول رقم (5)

ملخص المصوتين بالدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري 2015 - 2019

م	الفئة	العدد في 2019	العدد في 2015
1	عدد المراكز الانتخابية	9	9
2	عدد أعضاء الهيئات الانتخابية	44,758	24952
3	عدد الهيئات الانتخابية	26,600	24952
4	عدد المسجلين في الهيئات الانتخابية	35,595	
5	نسبة المشاركين في الانتخابات	%59.4	%67
6	نسبة الزيادة في المشاركة مقارنة بعام 2015	-%7.6	

نسب المشاركة:

تلاحظ من الجدول رقم (6) انخفاض نسب المشاركة بين انتخابات 2015م وانتخابات 2019م، بما نسبته 7.6%. حيث تعد انتخابات 2019 هي التجربة الانتخابية الثانية، والتي من المفترض أن تزيد فيها نسب المشاركة كدلالة على نجاح التجربة الأولى. مما يتوجب معه دراسة الأسباب ووضع الحلول للمعالجة.

كما تلاحظ أعلى الانخفاضات كانت بمدينة الحمرية بما نسبته 13.55%، تلتها مدينة المدام بما نسبته 23.42%، تلتها مدينة كلباء بما نسبته 12.15%.

كما تلاحظ أن الزيادات في نسب المشاركة كانت بمدينتي البطائح والذيد بما نسبته 5.8% و0.29% على التوالي. والجدول التالي رقم (6) يوضح ذلك:

جدول رقم (6)

أعداد ونسب المصوتين بالدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس الاستشاري 2015 – **2019**

م	الدائرة الانتخابية	انتخابات 2015			انتخابات 2019			الفرق في النسبة
		إجمالي الهيئات الانتخابية	عدد	نسبة	إجمالي الهيئات الانتخابية	عدد	نسبة	
1	الشارقة	9937	5742	%57.78	19140	9593	%50.12	%7.66-
2	الذيد	1368	1039	%75.95	2273	1733	%76.24	%0.29
3	خورفكان	4944	3488	%70.55	8401	5634	%67.06	%3.49-
4	كلباء	3759	2617	%69.62	7117	4090	%57.47	%12.15-
5	دبا الحصن	1862	1359	%72.99	3659	2567	%70.16	%2.83-
6	الحمرية	521	406	%77.93	640	412	%64.38	%13.55-
7	البطائح	620	416	%67.10	797	581	%72.90	%5.80
8	مليحة	854	749	%87.70	1240	963	%77.66	%10.04-
9	المدام	1087	880	%80.96	1491	1007	%67.54	%13.42-
	الإجمالي	24952	16696	%66.91	44758	26580	%59.39	%7.53-

الفصل الثالث

المرأة والشباب والمشاركة في الانتخابات

- المرأة والمشاركة في الانتخابات
- الشباب والمشاركة في الانتخابات

الفصل الثالث

المرأة والشباب والمشاركة في الانتخابات

تحظى المرأة الإماراتية بتقدير القيادة ودعمها المتواصل، بدءاً من قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971 فقد كان القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حريصاً على دعم المرأة وتمكينها وإزالة جميع المعوقات التي تقف حائلاً أمام تقدمها والاعتراف بحقوقها في أن تتبوأ أعلى المراكز بما يتناسب مع قدراتها ومؤهلاتها. وتسير قيادتنا الرشيدة على نهج الشيخ زايد طيب الله ثراه لجعل المرأة الإماراتية شريكا أساسيا في برامج التنمية.[20] أما عن مؤشر المساواة بين الجنسين: تقدمت الدولة في مؤشر المساواة بين الجنسين الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2011 لتحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية.

وإن اهتمام علماء الاجتماع السياسي بمرحلة الشباب لأن معظم الأفراد في هذه المرحلة يبدؤون بتحمل واجبات المواطنة مثل الخدمة في القوات المسلحة والتصويت، ولأنها المرحلة التي يبحث فيها الشباب عن إجابات جديدة عما يدور في داخلهم من تساؤلات. والواقع أنه خلال هذه المرحلة تبدأ أساليب التقييم والإدراك السياسي تكشف عن نفسها بصورة واضحة، أي أن الفرد ينشأ علي التعامل مع أساليب التفكير المجردة المعقدة، ولهذه الأساليب أوجه تأثير مختلفة فهي من ناحية يمكن أن تقوي أو تضعف من مقدرة النظام على معالجة القضايا الاجتماعية الهامة، وتؤثر على نوعية المشاركة السياسية، فشعور الفرد بالاقتدار السياسي هدف مرهون بقدرته على الإدراك السياسي.[21]

المرأة والمشاركة في الانتخابات

يضمن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حقوقاً متساوية لكل المواطنين، رجالاً كانوا أم نساء. ففي ظل الدستور، تتمتع النساء المواطنات بذات الوضع القانوني على مستوى فرص التعليم وحق مزاولة المهن على قدم المساواة مع المواطنين الذكور. كما تتمتع المرأة الإماراتية بفرص متساوية في التوظيف، الرعاية الصحية والمزايا الأخرى التي تكفل حماية ورفاهية الأسرة.

لقد كان للاتحاد النسائي العام جهود واضحة في مجال تمكين وتأهيل المرأة الإماراتية للمشاركة السياسية من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال، والتي أتاحت للمرأة الإماراتية فرصة الاطلاع على تجارب الدول العربية الشقيقة وخاصة في فترة الانتخابات. ويعتبر مشروع تعزيز دور البرلمانيات منذ عام 2004م أحد أهم مبادرات الاتحاد النسائي العام في هذا المجال؛ إذ ساهم بنشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة بالإضافة إلى تأهيل مجموعة من الشخصيات النسائية القيادية وصقل مهاراتهن القيادية كخطوة نحو إعدادهن لدخول معترك العمل السياسي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الهيئة الانتخابية في التجربة الانتخابية الأولى في الدولة تضمن أسماء بعض السيدات المنتسبات للمشروع وتم تعيين إحداهن في المجلس الوطني الاتحادي.

ثم صدر مرسوم أميري في عام ١٩٩٩ م بإعطاء المرأة الكويتية حق الانتخاب والترشيح، ولكن البرلمان رفضه بالأغلبية، ودامت المعركة فأشغلت معظم ساحات المجتمع إلى أن حسمت في البرلمان نفسه في أواخر عام ٢٠٠٥ م لصالح مشاركة المرأة في الانتخاب والترشيح مع اشتراط التزامها بآداب الشريعة، وتأييد التوجه الأخير أيضاً بفتاوى من الفقهاء داخل الكويت وخارجها.[22] وهكذا تخفي نسبة الـ 19% التي تحتلها المرأة في برلمانات العالم حقيقة أن المرأة الكويتية حصلت على حق التصويت عام 2005 والمرأة السعودية لم تحصل عليه إلا في 2011 .

وكانت التجربة الانتخابية التي جرت في ديسمبر 2006م خطوة إيجابية نحو مشاركة أوسع، وتمخض عنها دخول امرأة واحدة بالانتخاب في المجلس الوطني الاتحادي، وإيمانا من الحكومة بأهمية المشاركة السياسية للمرأة فقد تم تعيين 8 سيدات أخريات في المجلس الوطني، وبذلك بلغت نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي 22.5%.

وفي مجال مشاركتها في الحياة السياسية أكد التقرير أن عام 2007م شهد قفزة نوعية في مسار المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية حيث ضم البرلمان الوطني الاتحادي في تشكيلته 9 نساء يمثلن 22.3% من مجموع أعضاء البرلمان الوطني الاتحادي البالغ عددهم 40 عضوا فيما شكلت النساء حوالي 17% من أعضاء المجلس الوطني الاستشاري في إمارة الشارقة إضافة إلى تمكن المرأة من الحصول على عضوية مجلس الإدارة المنتخب لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي كما تقلدت مناصب وزارية وإدارية عليا في حين تشكل النساء حوالي 10% من أعضاء السلك الدبلوماسي.[23]

مبادرة ترشيح المجلس الوطني الاتحادي 2011م: تشارك المرأة خلال الفصل التشريعي الخامس عشر بسبعة مقاعد من أصل (40) مقعداً في المجلس الوطني الاتحادي وبنسبة 17%، وبعد ذلك من أعلى النسب على صعيد تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية في العالم العربي.

في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي بتاريخ 3 أكتوبر 2015، بلغ عدد المرشحات 78 مرشحة، أي ما نسبته 23.6 في المئة من إجمالي العدد. وانتخبت سعادة الدكتورة أمل القبيسي رئيساً للمجلس الوطني الاتحادي، مما يجعلها أول امرأة لرئاسة المؤسسة البرلمانية على المستوى الإقليمي. ووفقاً لتوجيهات المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "رحمه الله"، رُفعت نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في مقاعد المجلس الوطني الاتحادي إلى 50% بدءً من الدورة الانتخابية 2019.[24]

الإمارات بين أربع دول على مستوى العالم الأكثر تمثيلاً للنساء في البرلمان [25]

أشاد الاتحاد البرلماني الدولي بالتقدم الذي تحققه دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات تمكين المرأة في العمل البرلماني، مؤكداً أن الإمارات تعد من بين أربع دول على مستوى العالم الأكثر تمثيلاً للنساء في البرلمان، بعد أن بلغت نسبة عضوية المرأة في المجلس الوطني الاتحادي في تشكيل فصله الـ17 الذي بدأ بتاريخ 14 نوفمبر 2019، 50% بفضل الدعم الكبير الذي تحظى به من قبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة.

وحسب تقرير نشره الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يعد أقدم مؤسسة برلمانية على مستوى العالم وتأسس عام 1889 ويضم في عضويته ما يقارب من «170» برلماناً، فإن أربع دول على مستوى العالم بلغت نسبة تمثيل النساء الآن فيها نحو 50% أو أكثر وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ورواندا، وكوبا، وبوليفيا، مشيراً إلى أنه وبعد ربع قرن من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة في العاصمة الصينية بكين، فقد بلغت النسبة المئوية الإجمالية للنساء في البرلمانات ما يقارب من 24.9% في عام 2020، وذلك مقارنة مع 11.3% في عام 1995.

المصوتين في الانتخابات:

تلاحظ من الجدول رقم (7) انخفاض نسب المشاركة (التصويت) للإناث بما نسبته 0.53%، حيث انخفض من 41.94% إلى ما نسبته 41.41%.

جدول رقم (7)

هيكل المصوتين من الذكور والإناث لانتخابات المجلس الاستشاري 2015- 2019

النوع	انتخابات 2015		انتخابات 2019		الفرق في نسب الهيكل
	عدد	الهيكل	عدد	الهيكل	
ذكر	9,694	%58.06	15585	%58.59	%0.53
أنثي	7,002	%41.94	11015	%41.41	%0.53-
الإجمالي	16,696	%100.00	26,600	%100.00	

الفائزات في الانتخابات:

في انتخابات عام 2015م، فاز عن منطقة الحمرية: فاطمة علي المهيري بـ 134 صوتاً. ليكون عدد الفائزين (20 فائز، وفائزة واحدة). ويمثل نسبة الفائزين من الرجال 13.16% من جملة المرشحين من الرجال، ويمثل نسبة الفائزات من النساء 2.33% من جملة المرشحات من النساء. ويمثل هيكل الفائزين من الرجال 95.24% من جملة الأعضاء المنتخبين بالمجلس، بينما يمثل هيكل الفائزات من النساء 4.76% من جملة الأعضاء المنتخبين بالمجلس. ولكن يزداد عدد الأعضاء من النساء المعينات بالمجلس ضمن المعينين الذي يعينهم سمو حاكم الشارقة، ليصل هيكل النساء بالمجلس ما نسبته (16.67%) من جملة أعضاء المجلس الـ الاثنين والأربعون عضوا. وفي 2016 انتُخبت خولة عبد الرحمن الملا رئيسة للمجلس، لتكون أول امرأة يتم انتخابها لرئاسته منذ إنشائه.

وفي انتخابات عام 2019م، فازت ثلاث مرشحات عن مدينة الشارقة ومنطقتي البطائح والحمرية. فمن مدينة الشارقة شريفة موسى حسن المازمي (326 صوتاً)، من منطقة البطائح عفراء خادم حليس الكتبي (145 صوتاً)، ومن منطقة الحمرية فاطمة علي حميد المهيري (137 صوتاً).

أما عن مستوى العطاء داخل المجلس والذي توثقه مضابط الجلسات يبين منها أن حجم المشاركة في اللجان والنقاشات وإبداء الآراء كبير جدا، وفي أعمال النقاشات أثناء الجلسات العامة.

لوحظ عليهن النشاط والجدية تمثلت في ترؤس لجنة من أهم لجان المجلس وهي لجنة شؤون الأسرة، كما تمثلت في توليها منصب مقرر لبعض اللجان الأخرى وانضمام بعضهن لفريق عمل استراتيجية المجلس ومشاركتهن الفاعلة في زيارات واجتماعات اللجان.

رفع نسب تمثيل المرأة بالمجلس الوطني(26)

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القرار رقم (1) لسنة 2019 الخاص برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50% وبالتالي دخوله حيز التنفيذ بالتزامن مع الفصل التشريعي المقبل للمجلس.

ويأتي القرار في إطار الاستعدادات لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي المزمع إجراؤها في شهر أكتوبر المقبل، وقد شمل القرار التعديلات على بعض أحكام قرار المجلس الأعلى للإتحاد رقم (4) لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي "وتعديلاته" والذي قضى برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي إلى 50%.

وتضمن قرار صاحب السمو رئيس الدولة 3 مواد رئيسة، تقضي المادة الأولى منها بأن لا تقل نسبة تمثيل النساء لكل إمارة في المجلس الوطني الاتحادي عن "50%" من عدد ممثلي الإمارة، وقد جاء قرار رئيس المستند إلى قرار المجلس الأعلى للاتحاد بجواز الأخذ بنظام نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي، وذلك وفق البنود التالية:

- البند الأول: يجوز لحاكم كل إمارة تحديد عدد المقاعد التي سوف تفوز بها النساء عند انتخاب ممثلي الإمارة في المجلس.
- البند الثاني: يشترط ألا يتجاوز هذا العدد "نصف" العدد المطلوب انتخابه في الإمارة.
- البند الثالث: يتم الإعلان عن عدد المقاعد المخصصة للمرأة في الانتخابات من قبل ديوان الحاكم قبل فتح باب الترشح، على ألا يتجاوز هذا العدد "نصف" العدد المطلوب انتخابه في الإمارة.
- البند الرابع: تفوز بالمقاعد المحددة للمرأة النساء الحاصلات على أعلى الأصوات من بين كافة المرشحات، إلا إذا أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز السيدات - مباشرة - بالمقاعد المحددة للمرأة.
- البند الخامس: يستكمل حاكم الإمارة النسبة المحددة للمرأة عند تعيين "نصف" عدد ممثلي إمارته الآخر في المجلس الوطني الإتحادي.

بعض الأسباب التي تعوق حقوق المرأة انتخابيا:

إن الصورة النمطية للمرأة داخل المجتمع العربي لا تقتصر على موقف الرجل من المرأة فقط، ولكن أيضا نجد أن المرأة نفسها تثق في أداء الرجل السياسي وفي قراراته ولا تصوت على المرأة، ولذلك فهو الأكثر حظا في الحصول على أصوات انتخابية والوصول إلى مراكز القرار داخل الدولة.

كما يكمن في أنماط السلوك التقليدية والعقلية التقليدية السائدة والمسيطرة على البنيات الاجتماعية العربية، والتي تعتبر حتى الحديث عن موضوع وضعية المرأة وحقوق المرأة من الأمور التي لا تستحق الدراسة أو حتى الحديث عنها.

الشباب والمشاركة في الانتخابات

إن الشباب العربي يهتم بالمشاركة بأنواعها المختلفة وأنماطها بما في ذلك المشاركة السياسية ويتابع أخبارها، ويرغب فى المشاركة فيها غير أن أسسها وإجراءاتها لا تجعل الشباب يثق فيها إلا أن الشباب أميل إلى المشاركة في العمل غير الرسمي خاصة في الجمعيات الأهلية لما يحمله من فرص لتعبير الشباب عن آرائهم وممارسة قدراتهم.

إن انخفاض المشاركات في الانتخابات هي ظاهرة عالمية وليست خاصة بالدولة، وأن معظم الناخبين هم من فئة الشباب والجهات المعنية بالدولة تقوم بدورها في توعية وتثقيف أفراد المجتمع وتهيئة المناخ للمشاركة بصورة متدرجة بما يتناسب مع خصوصيتنا.

الشباب والمشاركة[27]

كانت نسبة الشباب في الهيئات الانتخابية لعام 2015م 67%، حيث يشكل الشباب من الفئة العمرية أقل من 40 عاما النسبة الأكثر تمثيلا بين أعضاء الهيئات الانتخابية في انتخابات 2015 وبنسبة 67% من اجمالي أعضاء الهيئات حيث بلغ عدد المنتمين للفئة العمرية اقل من 40 عاما 150 الفا و303 أعضاء في قوائم 2015 من 224 الفا و279 عضوا إجمالي عدد أعضاء الهيئات الانتخابية بالدولة مقابل 96 الفا و134 عضوا من اجمالي 135 الفا و308 عدد الأعضاء في انتخابات 2011.

ويتوزع الشباب من الفئة العمرية أقل من 40 عاما على مستوى الإمارات في انتخابات 2015 بواقع 67% في أبوظبي مقابل 70% لعام 2011 وفي دبي 59% مقابل 68% عام 2011 وفي إمارة الشارقة بلغت 70% مقابل 71.5% لعام 2011 وفي عجمان 70% مقابل 73% في عام 2011 وفي إمارة رأس الخيمة 70% مقابل 72% في انتخابات 2011 وفي إمارة ام القيوين 69% مقابل 67.7% لعام 2011 وفي إمارة الفجيرة 85% مقابل 87.3% في عام 2011م.

الأسباب المحتملة لضعف مشاركة الشباب:

- المجالس المنتخبة مجرد مجالس شكلية فقط بدون صلاحيات حقيقية
- المجالس السابقة كانت ضعيفة ولم تقدم شيء جيد
- تأثير المجالس المنتخبة ضعيف في القرارات العامة
- يجب أن يكون للمجلس دور كبير في طرح قضايا المواطنين وإيصالها إلى متخذي القرار
- عدم الثقة في المرشحين فأغلبهم يسعى للمصلحة الذاتية
- البرامج الانتخابية للمرشحين ضعيفة ولا ترتقي لخدمة المواطنين
- المرشحين عادة ليس لديهم إلمام كافي بمهامهم وصلاحياته
- هناك ضعف في المعلومات المتعلقة بأهمية وجدوى العملية الانتخابية
- البرامج الانتخابية متشابهة في معظمها
- الإعلام لديه قصور في الترويج للعملية الانتخابية ودعم حملات المرشحين
- غياب منظمات المجتمع المدني يؤثر على الترويج للعملية الانتخابية

الفصل الرابع

الدراسة العلمية لأسباب ضعف المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة

- أهمية الدراسة البحثية على انتخابات المجلس الاستشاري
- أهم النتائج العامة للدراسة
- الإطار العملي للدراسة
- نتائج الدراسة الميدانية
- النتائج العامة للدراسة
- توصيات الدراسة
- خاتمة

أهمية الدراسة البحثية على انتخابات المجلس الاستشاري

تعد دراسة الكاتب التي تحمل عنوان أسباب ضعف المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة من أوائل الدراسات بالمجتمع الدراسي بإمارة الشارقة في حدود علم الباحث، وساهمت الدراسة في تحليل وتقيم تجربة المجلس الاستشاري بالشارقة والتعرف على أسباب ضعف المشاركة فيها من خلال:[28]

1- دراسة أهم اتجاهات المواطنين في الإمارة تجاه المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة.
2- الوصول إلى الأسباب الحقيقية لضعف المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة.
3- تقديم مجموعة من التوصيات لصانع القرار بهدف تفعيل وزيادة المشاركة في الانتخابات القادمة.

تساؤلات الدراسة:

تعمل الدراسة على الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- هل لثقافة المشاركة السياسية لمواطني إمارة الشارقة تأثير على درجة الإقبال في انتخابات المجلس الاستشاري؟
2- هل لطبيعة وصلاحيات المجالس المنتخبة أثر على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟
3- هل للمرشحين أثر على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟
4- هل هناك أثر للدعاية والإعلان للعملية الانتخابية على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟

منهج ونوع الدراسة:

لتحقيق التكامل المنهجي في هذه الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الكمي والكيفي، بالنسبة للمنهج الكمي اعتمدت الدراسة على منهج المسح الإعلامي، وتنتمي إلى الدراسات الوصفية حيث تستهدف وصف المواقف أو الظواهر والأحداث وجمع الحقائق الدقيقة من خلال استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة وهم عينة عشوائية من مواطني الإمارة الذين لهم حق التصويت في انتخابات المجلس الاستشاري لعام 2019، وبالنسبة للمنهج الكيفي فقد اعتمد الباحث على إجراء عدد من المقابلات المتعمقة والتي أتاحت للباحث تفسير وتحليل العديد من البيانات في نتائج الدراسة.

أهم النتائج العامة للدراسة

- **أولا:** أكدت نتائج كلا من الدراسة الميدانية وكذلك نتائج المقابلات المتعمقة التي أجراها الباحث فيما يتعلق بمدى تأثير ثقافة المشاركة الانتخابية لدى مواطني إمارة الشارقة في الإقبال على انتخابات المجلس الاستشاري إلى تواجد ثقافة المشاركة السياسية في مجتمع دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص وإلى تمتع مواطني إمارة الشارقة بمستوي مقبول من الثقافة الانتخابية، إلا أن الباحث يري أن الثقافة الانتخابية على الرغم من وجودها لدى المواطن في إمارة الشارقة إلا أنها لم تلعب دور لافت في الإقبال على صناديق الاقتراع، إضافة إلى أن معيار حداثة التجربة الانتخابية في دولة الإمارات عموماً والشارقة بشكل خاص كان لها أثر في عملية ضعف المشاركة الانتخابية الفاعلة، وهذا ربما يفسر جانباً من أسباب عزوف الناخب عن الإقبال على الانتخابات الخاصة بالمجلس الاستشاري ولكنها ليست سبباً مباشراً أو رئيسياً وهو ما يجعل من مبدأ الثقافة السياسية أن ليس لها دور فعال أو قوي في ضعف المشاركة في الانتخابات، بل عدم إلمام المجتمع بدور ومسؤوليات المجلس هو السبب الرئيسي في ضعف الإقبال على التصويت وينبغي التركيز على خلق صورة ذهنية بالدور التشريعي والرقابي للمجلس، ورفع الوعي البرلماني والثقافة الانتخابية وأهمية دور وسائل الإعلام و المجلس الاستشاري واللجنة العليا للانتخابات في تعميق هذه الثقافة ومفهوم الانتخابات لدى أفراد المجتمع وهذه الثقافة تحتاج إلى عملية تراكمية مستمرة ويجب أن تبدأ من المناهج التعليمية.
- **ثانيا:** أكدت نتائج الدراسة أن الخصوصية القبلية والعادات والتقاليد لعبت دوراً في ضعف مشاركة الناخبين ومدى إقبالهم على الانتخابات، حيث توصلت الدراسة من خلال المقابلات المتعمقة إلى أن القناعات الشخصية والخصوصية القبلية لدى الناخبين تلعب دوراً هاماً في عملية التصويت من مرشح إلى آخر، حيث يغلب مبدأ الخصوصية القبلية على القناعة الشخصية التي تعتبر نسبة تمثيلها ضعيفة، بحكم أن القبائل والعشائر هي المكون الأساسي لمجتمع دولة الإمارات والناخب يتأثر بها تأثيراً مباشراً، وتخلق جو من التكاتف في العملية الانتخابية لمرشح على حساب مرشح آخر، كما أن القبلية ساهمت في عدم فوز أصحاب الفكر والمتخصصين وأصحاب الخبرة.
- **ثالثا:** توصلت الدراسة فيما يتعلق باتجاهات الناخبين نحو المرشحين وعلاقة ذلك بمدى الإقبال على الانتخابات إلى أن هناك اتجاها عاماً في أن الناخبين يعتبرون المرشحين سبباً في ضعف المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة، فقد أوضحت النتائج ضعف ثقة الناخبين في المرشحين وسعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب مصالح الناخبين، يضاف إلى ذلك عدم إدراك المرشحين وإلمامهم الكافي بمهامهم ومقتضيات دورهم الرقابي والتشريعي هذا عدا أن برامجهم الانتخابية لا تلامس الواقع ولا ترتقي لخدمة المواطنين، ومن هنا يتضح أن اتجاهات الناخبين نحو المرشحين لها تأثير واضح ومن الأسباب الهامة التي قد تؤدي إلى عزوف الناخبين عن الإقبال على الانتخابات والمشاركة السياسية بصفة عامة.

- **رابعا:** فيما يتعلق بدور الدعاية الانتخابية ومدى تأثيرها في الإقبال على الانتخابات من عدمه أوضحت النتائج أن الدعاية الانتخابية كانت سببا في ضعف المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري في الشارقة لعدة أسباب منها أن مضمون البرامج الانتخابية للمرشحين متشابه ولا تعكس الواقع، بالإضافة إلى اعتماد الحملات الانتخابية على الأساليب التقليدية التي لا تتناسب مع الأجيال الحالية، ناهيك عن عدم اعتماد الدعاية الانتخابية على الأساليب العلمية في تصميم وتنفيذ وتقييم الحملات الانتخابية، ولكن يرى الباحث من خلال تجربته الشخصية وبحثه الدائم في موضوع التجربة الانتخابية الأخيرة للمجلس الاستشاري أن هناك تنوع في طريقة طرح الحملات الدعائية سواء على منصات الإعلام الكلاسيكي أو الإعلام الحديث.

الإطار العملي للدراسة

قام الباحث بعمل مقابلة شخصية متعمقة كأداة لجمع البيانات مع سعادة الدكتور المستشار منصور بن نصار رئيس الدائرة القانونية لحكومة الشارقة، رئيس اللجنة العليا لانتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وذلك بتاريخ 4-3-2020 عند الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الحادي عشر صباحاً، حيث قام الباحث بتقديم أسئلة الدراسة للتعرف على أسباب ضعف الإقبال على التصويت في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة لعام 2019وتمثلت إجابات المقابلة المتعمقة من قبل المبحوث كالآتي:

السؤال الأول: مدى تأثير ثقافة المشاركة السياسية لمواطني إمارة الشارقة على درجة الإقبال في انتخابات المجلس الاستشاري؟

(نعم هناك تأثير للثقافة عموماً بشكل عام على كل متطلب في المجتمع، وعنصر ثقافة المشاركة الانتخابية متواجدة في مجتمع دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص، ولكن ليس بالقدر المطلوب لتحقيق أكبر قدر من المشاركة الانتخابية والسبب يعود إلى أن التجربة الانتخابية هي تجربة ديمقراطية حديثة نوعاً ما، وطبيعة ثقافة المشاركة السياسية متدرجة نحو النمو ولكن بشكل بطئ، إضافة إلى أن زخم العملية الانتخابية ينتهي مع انتهاء وقتها، ودور الإعلام مؤقت في العملية الانتخابية يبدأ معها وينتهي مع انتهاء الفترة الانتخابية، لذلك نحن نحتاج إلى دور بارز من وسائل الإعلام في غرس قيمة الثقافة الانتخابية بشكل دائم، إضافة إلى تضمين مبدأ العملية الانتخابية في المناهج الدراسية تبدأ من الطفولة وصولاً إلى المراحل الدراسية المتقدمة، لأنها ستساهم في زيادة ثقافة المجتمع بالمشاركة في العملية الانتخابية).

السؤال الثاني: ما هو أثر طبيعة الممارسة البرلمانية في الشارقة على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟

(نعم صلاحيات عمل المجالس المنتخبة تؤثر على درجة المشاركة بشكل كبير، لأن الناخب إذا لم يكن مقتنع ومؤمن بوجود هذه الصلاحيات التشريعية والرقابية؛ فإن مشاركته ستكون معدومة وسيقاطع العملية الانتخابية، ولكن متى ما وجدت هذه الاختصاصات التشريعية والرقابية ستكون درجة المشاركة الانتخابية مرتفعة، لذلك هناك حرص في أن يكون دور المجلس الاستشاري بالشارقة دور تشريعي أصيل ورقابي قوي من خلال إبرازه بشتى الطرق لا سيما عبر وسائل الإعلام التي ينقلها إلى الجمهور، ليساهم في تعزيز الوعي السياسي وثقافة المشاركة لدى المجتمع عبر إظهار الحراك الديمقراطي ونقل أعماله وشرحها والتعليق عليها ما يساهم في استمرار تطور مسيرة العمل البرلماني والتي بدورها ستساهم في زيادة ثقة وقناعة الناخبين بدور المجلس الاستشاري).

السؤال الثالث: هل يساهم مرشحو المجلس الاستشاري بالشارقة في التأثير على إقبال الناخبين في انتخابات المجلس الاستشاري؟

(أكد المبحوث أن أنماط ومواصفات شريحة المرشحين لها تأثيراً مباشراً في المشاركة أو عدم المشاركة بالعملية الانتخابية، فالتحفيز والتفاعل مثلاً من قبل المرشحين للمجتمع يخلق حراك سياسي نحو المشاركة في التصويت، كما أن قرب المرشح من الناخب والصورة الذهنية التي يرسمها عن نفسه في المجتمع لها تأثير في مستوى المشاركة الانتخابية، كما قال المبحوث أن القناعات الشخصية والخصوصية القبلية لدى الناخبين تسهم في عملية التصويت من مرشح إلى آخر، حيث يغلب مبدأ الخصوصية القبلية على القناعة الشخصية التي تعتبر نسبة تمثيلها ضعيفة، بحكم أن القبائل والعشائر هي المكون الأساسي لمجتمع دولة الإمارات والناخب يتأثر بها تأثيرا مباشرا، وتخلق جو من التكاتف في العملية الانتخابية لمرشح على حساب مرشح آخر، كما أن القبلية ساهمت في عدم فوز أصحاب الفكر والثقافة الذين يمتلكون المهارات الضرورية في تمثيلهم للشعب، ويتفق المبحوث مع مبدأ الخصوصية القبلية المنظمة التي تقوم على اختيار ابن القبيلة الذي لديه القدرة والمواصفات التي تؤهله في أن يكون صوت المواطن).

السؤال الرابع: التسويق والدعاية السياسية هل لها أثر على درجة الإقبال في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟

(قال المبحوث أن الدعاية الانتخابية تلعب دور كبير في المشاركة بالعملية الانتخابية إذا ما اتسمت مضامين الحملات الانتخابية بالمهنية وملامستها للواقع، وعندما تكون مستويات الحملات الدعائية ضعيفة من قبل المرشحين وتتضمن ملفات ومواضيع لا تتناسب مع الدور الدستوري للمجلس الاستشاري بالشارقة كلما ساهمت بشكل سلبي في عملية المشاركة الانتخابية، أما بالنسبة لدرجة تأثير الإعلانات والدعاية الانتخابية على الناخب في اختيار المرشح فهي ضعيفة وذلك لاعتبارات قبلية بالدرجة الأولى).

التعليق على المقابلة الشخصية الأولى:

لتحقيق التكامل المنهجي لأهداف الدراسة فقد جمع الباحث بين كلا من المنهج الكمي من خلال الاعتماد على صحيفة الاستبانة باعتبارها أداة جمع بيانات متوافقة في الاستخدام مع هدف الحصول على إجابات عن تساؤلات الدراسة، وكذلك المنهج الكيفي من خلال المقابلة المتعمقة والتي كانت عبارة عن لقاء مباشر جمع ما بين الباحث وعدد من أفراد العينة التي يراها الباحث مناسبة للحصول على معلومات تخص موضوع البحث وتجيب على تساؤلات الدراسة، وتعد طريقة المقابلة من أكثر أدوات الدراسة صدقًا، ولإجراء المقابلة قام الباحث بطرح عدد محدد من الأسئلة تم إعدادها مسبقا وتدور بشكل أساسي حول تساؤلات وأهداف الدراسة.

من هنا كان من المهم طرح موضوع المشاركة السياسية من خلال المقابلات المتعمقة لدي عدد من الخبراء والمختصين في إمارة الشارقة للتعرف على مدى تأثيرها في إقبال الناخب على انتخابات المجلس الاستشاري من عدمه كما يلي:

وتمثلت إجابات المقابلة المتعمقة من قبل المبحوث كالآتي:

نعم، هناك تأثير للثقافة عموما بشكل عام على كل متطلب في المجتمع، وعنصر ثقافة المشاركة الانتخابية متواجدة في مجتمع دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص، ولكن ليس بالقدر المطلوب لتحقيق أكبر قدر من المشاركة الانتخابية والسبب يعود إلى أن التجربة الانتخابية هي تجربة ديمقراطية حديثة نوعاً ما، وطبيعة ثقافة المشاركة السياسية متدرجة نحو النمو ولكن بشكل بطئ، إضافة إلى أن زخم العملية الانتخابية ينتهي مع انتهاء وقتها، ودور الإعلام مؤقت في العملية الانتخابية يبدأ معها وينتهي مع انتهاء الفترة الانتخابية، لذلك نحن نحتاج إلى دور بارز من وسائل الإعلام في غرس قيمة الثقافة الانتخابية بشكل دائم، إضافة إلى تضمين مبدأ العملية الانتخابية في المناهج الدراسية تبدأ من الطفولة وصولاً إلى المراحل الدراسية المتقدمة ، لأنها ستساهم في زيادة ثقافة المجتمع بالمشاركة في العملية الانتخابية.

أكدت الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية على أن هناك علاقة وثيقة بين المشاركة السياسية بشكل عام في أي مجتمع وعملية التنشئة السياسية والاجتماعية التي يخضع لها أبناء هذا المجتمع، ومن خلال المقابلة يتضح أنه على الرغم من تواجد ثقافة المشاركة السياسية في مجتمع دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص إلا أنها كما يرى المبحوث ليست متواجدة بالشكل الكافي وهذا ربما يفسر جانباً من أسباب عزوف الناخب عن الإقبال على الانتخابات الخاصة بالمجلس الاستشاري، ويضيف أن مرجعية تلك التجربة الانتخابية هي تجربة ديمقراطية حديثة نوعاً ما، ويؤكد المبحوث أن دور الإعلام مؤقت في العملية الانتخابية يبدأ معها وينتهي مع انتهاء الفترة الانتخابية فالمشاركة السياسية هي عملية مستمرة وتحتاج إلي مشاركة جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية فيها، لذلك نحن نحتاج إلى دور بارز من وسائل الإعلام في غرس قيمة الثقافة الانتخابية بشكل دائم، إضافة إلى تضمين مبدأ العملية الانتخابية في المناهج الدراسية تبدأ من الطفولة وصولاً إلى المراحل الدراسية المتقدمة، لأنها ستساهم في زيادة ثقافة المجتمع بالمشاركة في العملية الانتخابية، ومن هنا يتضح أن ثقافة المشاركة السياسية لها علاقة بعزوف الناخب عن المشاركة في الانتخابات.

وحول طبيعة وصلاحيات المجلس وهل يعتبر ذلك سبباً في ضعف المشاركة في الانتخابات ومدى وجود تأثير لذلك في عزوف المواطن من عدمه في المشاركة الانتخابية قد طرح الباحث سؤال عن أثر طبيعة الممارسة البرلمانية في الشارقة على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وتمثلت إجابة المبحوث كالآتي:

نعم، صلاحيات عمل المجالس المنتخبة تؤثر على درجة المشاركة بشكل كبير، لأن الناخب اذا لم يكن مقتنع ومؤمن بوجود هذه الصلاحيات التشريعية والرقابية، فإن مشاركته ستكون معدومة وسيقاطع العملية الانتخابية، ولكن متى ما وجدث هذه الاختصاصات التشريعية والرقابية ستكون درجة المشاركة الانتخابية مرتفعة، لذلك هناك حرص في أن يكون دور المجلس الاستشاري بالشارقة دور تشريعي أصيل ورقابي قوي من خلال إبرازه بشتى الطرق لا سيما عبر وسائل الإعلام الذي

ينقلها إلى الجمهور، ليساهم في تعزيز الوعي السياسي وثقافة المشاركة لدى المجتمع عبر إظهار الحراك الديمقراطي ونقل أعماله وشرحها والتعليق عليها ما يساهم في استمرار تطور مسيرة العمل البرلماني والتي بدورها ستساهم في زيادة ثقة وقناعة الناخبين بدور المجلس الاستشاري.

يتضح من إجابة المبحوث أن صلاحيات عمل المجالس المنتخبة تؤثر على درجة المشاركة بشكل كبير ويوضح المبحوث ذلك بقوله أن الناخب اذا لم يكن مقتنع ومؤمن بوجود هذه الصلاحيات التشريعية والرقابية، فإن مشاركته ستكون معدومة وسيقاطع العملية الانتخابية، ومن هنا يتضح أن طبيعة وصلاحيات المجلس الاستشاري لها علاقة بعزوف الناخبين عن الانتخابات.

تمثلت إجابة المبحوث على السؤال المتعلق بأثر المرشحين على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة في أن المرشحين وطبيعة دورهم قد تكون سبباً في ضعف المشاركة في الانتخابات أو زيادة نسبة المشاركة ويؤكد ذلك بقوله" أن أنماط ومواصفات شريحة المرشحين لها تأثير مباشر في المشاركة أو عدم المشاركة بالعملية الانتخابية، فالتحفيز والتفاعل مثلاً من قبل المرشحين للمجتمع يخلق حراك سياسي نحو المشاركة في التصويت، كما أن قرب المرشح من الناخب والصورة الذهنية التي يرسمها عن نفسه في المجتمع لها تأثير في مستوى المشاركة الانتخابية، كما قال الدكتور منصور بن نصار أن القناعات الشخصية والخصوصية القبلية لدى الناخبين تسهم في عملية التصويت من مرشح إلى آخر، حيث يغلب مبدأ الخصوصية القبلية على القناعة الشخصية التي تعتبر نسبة تمثيلها ضعيفة، بحكم أن القبائل والعشائر هي المكون الأساسي لمجتمع دولة الإمارات والناخب يتأثر بها تأثيراً مباشراً، وتخلق جو من التكاتف في العملية الانتخابية لمرشح على حساب مرشح آخر، كما أن القبلية ساهمت في عدم فوز أصحاب الفكر والثقافة الذين يمتلكون المهارات الضرورية في تمثيلهم للشعب، ويتفق الدكتور منصور بن نصار مع مبدأ الخصوصية القبلية المنظمة التي تقوم على اختيار ابن القبيلة الذي لديه القدرة والمواصفات التي تؤهله في أن يكون صوت المواطن".

ومما سبق يتضح ما يلي:

- التحفيز والتفاعل من قبل المرشحين للمجتمع يخلق حراك سياسي نحو المشاركة في التصويت.
- إن الصورة الذهنية للمرشح لها تأثير في مستوى المشاركة الانتخابية وبالتالي تأثر في مدى الإقبال على الانتخابات.
- إن الخصوصية القبلية كان لها دور في الانتخابات وأثرت إلى حد كبير في عدم فوز بعض أصحاب الفكر والثقافة في انتخابات المجلس.

أجاب المبحوث على السؤال المختص بمدى أثر التسويق والدعاية السياسية على درجة الإقبال في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة وقال إن الدعاية الانتخابية تلعب دور كبير في المشاركة بالعملية الانتخابية إذا ما أتسمت مضامين الحملات الانتخابية بالمهنية وملامستها للواقع، وعندما تكون مستويات الحملات الدعائية ضعيفة من قبل المرشحين وتتضمن ملفات ومواضيع لا تتناسب مع الدور الدستوري للمجلس الاستشاري بالشارقة كلما ساهمت بشكل

سلبي في عملية المشاركة الانتخابية، أما بالنسبة لدرجة تأثير الإعلانات والدعاية الانتخابية على الناخب في اختيار المرشح فهي ضعيفة وذلك لاعتبارات قبلية بالدرجة الأولى" ، ويتضح من إجابة المبحوث أن لها تأثير واضح وتلعب دوراً بارزاً في المشاركة بالعملية الانتخابية ويشترط أن يكون ذلك مرتبطاً بمهنية مضامين الحملات الانتخابية وملامستها للواقع، فمن المعروف أن الحملات الانتخابية تتيح للناخبين الاختيار الأنسب والأصلح من بين المرشحين أو من بين القوائم الانتخابية، كما يعد المرشحون حملاتهم الانتخابية بمستويات تنظيمية متفاوتة وفق نوع وحجم الانتخابات ونطاقها الجغرافي وإمكانات المرشح والقانون المنظم للحملات الانتخابية.

المقابلة الثانية:

قام الباحث بعمل مقابلة شخصية متعمقة مع سعادة أحمد سعيد الجروان الأمين العام للمجلس الاستشاري بالشارقة حيث قام الباحث بتقديم أسئلة الدراسة للمبحوث بهدف التعرف على أسباب ضعف الإقبال على التصويت في انتخابات المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة لعام 2019وتمثلت إجابات المقابلة المتعمقة كالآتي:

السؤال الأول: مدى تأثير ثقافة المشاركة السياسية لمواطني إمارة الشارقة على درجة الإقبال في انتخابات المجلس الاستشاري؟

(نعم الثقافة والاطلاع على عمل المجلس الاستشاري يلعب دور كبير في بناء ثقة المواطنين بالعمل البرلماني وما يقدمه وفق الصلاحيات الممنوحة ويجب تسليط الضوء إعلاميا أكثر على أعمال المجلس).

السؤال الثاني: ما هو أثر طبيعة الممارسة البرلمانية في الشارقة على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟

(نعم لها دور حيث أن للمجلس الاستشاري في إمارة الشارقة صلاحيات تشريعية ورقابية وذلك بدعم من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم الشارقة للمجلس الاستشاري الذي منحه الثقة وحق تقديم الأسئلة بكل شفافية ووضوح، ويعتبر المجلس الاستشاري مجلس تشريعي، فالغاية الأسمى من تشكيل المجلس هي معاونة الحاكم ومساعدة الجهات الحكومية لما فيه خدمة للصالح العام من خلال إبداء الرأي وتقديم المقترحات ومناقشة أي من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الإمارة من خلال توجيه الأسئلة إلى المجلس التنفيذي أو رؤساء الدوائر والجهات الحكومية، والاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، ومن ثم رفع توصياته حولها للحاكم، إضافة إلى مناقشة مشروعات القوانين المحلية واقتراح مشروع قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون نافذ حسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون إنشائه ولائحته الداخلية).

السؤال الثالث: هل يساهم مرشحي المجلس الاستشاري بالشارقة في التأثير على إقبال الناخبين في انتخابات المجلس الاستشاري؟

(طبعا المرشحين هم أساس العملية الانتخابية لعده أسباب منها أن انتخابات المجلس الاستشاري متاحة للجميع من خلال التسجيل عبر الهيئات الانتخابية لمن تتجاوز أعمارهم 21 سنه، حيث أن المرشحين يلعبون دور في الإقبال على صناديق الاقتراع من خلال الحراك الذي يقومون فيه أثناء فترة الانتخابات والتصويت وبالتالي يعد المرشح شريك فاعل للترويج عن المجلس والمهام التي يختص بها، كما أن المرشحين وسيرتهم الذاتية وخبراتهم وبرامجهم الانتخابية التي يقدمونها تساهم في خلق ثقة الناخب وكل ما كان المرشح صاحب خبرات علمية وعملية كلما ارتفع معدل التصويت).

السؤال الرابع: التسويق والدعاية السياسية هل لها أثر على درجة الإقبال في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟

(نعم للدعاية أثر كبير جدا في إقناع الناخبين في المشاركة بالعملية الانتخابية، بشرط أن تكون الدعاية واقعيه ومعبرة وغير مبالغ بها وتتوافق مع صلاحيات عمل المجلس، عندها ستساهم بشكل كبير في زيادة نسبة التصويت للمرشحين).

التعليق على المقابلة الثانية:

قام الباحث بتقديم أسئلة الدراسة للمبحوث بهدف التعرف على أسباب ضعف الإقبال على التصويت في انتخابات المجلس الاستشاري بإمارة الشارقة لعام 2019. وتمثلت إجابات المقابلة المتعمقة كالآتي: مدى تأثير ثقافة المشاركة السياسية لمواطني إمارة الشارقة على درجة الإقبال في انتخابات المجلس الاستشاري؟ ويهدف هذا السؤال التعرف على الوضع الراهن لثقافة المشاركة السياسية للمواطن في إمارة الشارقة ومدى تأثيرها على درجة إقباله للمشاركة، فمن المعروف أن عملية المشاركة السياسية عملية مكتسبة يعيها الفرد في أثناء حياته، فهي مجموعة الأنشطة الإرادية التي يؤديها المواطنون بهدف المشاركة في صنع سياسة عامة للمجتمع وقد تمثلت إجابة المبحوث في قوله "(نعم الثقافة والاطلاع على عمل المجلس الاستشاري يلعب دور كبير في بناء ثقة المواطنين بالعمل البرلماني وما يقدمه وفق الصلاحيات الممنوحة ويجب تسليط الضوء إعلامياً أكثر على أعمال المجلس).

وعن أثر طبيعة الممارسة البرلمانية في الشارقة على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟ فقد تمثلت إجابة المبحوث بقوله(نعم لها دور حيث أن للمجلس الاستشاري في إمارة الشارقة صلاحيات تشريعية ورقابية وذلك بدعم من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة للمجلس الاستشاري الذي منحه الثقة وحق تقديم الأسئلة بكل شفافية ووضوح، ويعتبر المجلس الاستشاري مجلس تشريعي، فالغاية الأسمى من تشكيل المجلس هي معاونة الحاكم ومساعدة الجهات الحكومية لما فيه خدمة للصالح العام من خلال إبداء الرأي وتقديم المقترحات ومناقشة أي من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الإمارة من خلال توجيه الأسئلة إلى المجلس التنفيذي أو رؤساء الدوائر

والجهات الحكومية، والاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، ومن ثم رفع توصياته حولها للحاكم، إضافة إلى مناقشة مشروعات القوانين المحلية واقتراح مشروع قانون جديد أو تعديل أو إلغاء قانون نافذ حسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون إنشائه ولائحته الداخلية).

ويتضح من إجابة المبحوث أهمية دور المجلس بأعتباره مجلس تشريعي المساعد في تقديم استشارة الرأي وتقديم المقترحات ومناقشة أي من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الإمارة، كما أنه يتيح توجيه الأسئلة من قبل أعضائه للمسؤولين ورؤساء الدوائر، وحول دور المرشحين ومدى تأثيرهم على درجة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري طرح الباحث سؤلاً مرتبطاً بأهداف الدراسة وهو هل للتسويق والدعاية السياسية أثر على درجة الإقبال في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة؟ وتمثلت إجابة المبحوث كما يلي:

(طبعا المرشحين هم أساس العملية الانتخابية لعده أسباب منها أن انتخابات المجلس الاستشاري متاحة للجميع من خلال التسجيل عبر الهيئات الانتخابية لمن تتجاوز أعمارهم 21 سنة، حيث أن المرشحين يلعبون دور في الإقبال على صناديق الاقتراع من خلال الحراك الذي يقومون فيه أثناء فترة الانتخابات والتصويت وبالتالي يعد المرشح شريك فاعل للترويج عن المجلس والمهام التي يختص به، كما أن المرشحين وسيرتهم الذاتية والخبرات والبرنامج الانتخابي التي يقدمونها تساهم في خلق ثقة الناخب وكل ما كان المرشح صاحب خبرات علمية وعملية، كلما ارتفع معدل التصويت، ومن خلال إجابة المبحوث يتضح أهمية دور المرشحين وصورتهم الذهنية لدي الناخبين في مدى الإقبال والعزوف عن الانتخابات من خلال الثقة الموجودة بين الناخب والمرشح مبنية بشكل مسبق عن صورته الذهنية.

أوضح المبحوث أن الدعاية لها دور مؤثر بشرط أن تكون واقعية وغير مبالغ فيها ويركز ويوضح مضمونها الدور الفعلي للمجلس، فمن المعروف أن الحملات الانتخابية تتيح للناخبين الاختيار الأنسب والأصلح من بين المرشحين أو من بين القوائم الانتخابية، كما يعد المرشحون حملاتهم الانتخابية بمستويات تنظيمية متفاوتة وفق نوع وحجم الانتخابات ونطاقها الجغرافي وإمكانات المرشح والقانون المنظم للحملات الانتخابية، وبما يحقق الأهداف التي يحددها المرشح، فالحملات الانتخابية كما تتيح ذلك للناخب فإنها كذلك تتيح للمرشح الفرصة للتعريف بنفسه للناخبين وطرح أفكاره وتوجهاته وبرنامجه الانتخابي لمجتمع الدائرة الانتخابية ليحظى بتأييد الناخبين وتصويتهم له سعياً للفوز في الانتخابات.

نتائج الدراسة الميدانية

تشير نتائج الجدول رقم (8) والتي توضح الخصائص العامة لعينة الدراسة أن إجمالي عدد أفراد العينة731 مبحوثاً، فقد بلغ عدد المبحوثين الذكور 439 بنسبة 60.054% بينما بلغ عدد الإناث 292 وبنسبة 39.94%، أما بالنسبة لمتغير العمر فقد جاءت الفئة (31-45) هي الأكثر عددا بين أفراد العينة حيث بلغ عدد هذه الفئة 427 مبحوثاً بنسبة 58.41% موزعة على 280 مبحوثا من الذكور بنسبة 38.44% بينما الإناث 147 بنسبة 20.1%، وكانت الفئة العمرية الأقل عدداً هي الفئة ما بين (21-25) بعدد إجمالي 50 مبحوثاً بنسبة 6.8% من إجمالي عدد العينة، وبالنسبة لمتغير المستوي التعليمي فقد بلغ أفراد العينة من ذوي المستوي التعليمي الأقل من الجامعي 332 بنسبة (45.41%) يليها الأفراد من ذوي المستوي التعليمي الجامعي بعدد إجمالي 294 بنسبة (40.21%) أما عدد أفراد العينة من ذوي المستوي التعليمي فوق الجامعي (دبلوم عالي- ماجستير- دكتوراه) فقد بلغ عددهم بين أفراد العينة 105 مبحوثا بنسبة 14.36%.

جدول رقم (8)

خصائص العينة حسب النوع والفئة العمرية والمؤهل الدراسي

الفئات العمرية	النوع		المؤهل الدراسي				
	ذكر	أنثى	أقل من الجامعي	مؤهل جامعي	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
25-21	20	30	28	21	1		-
30-26	44	45	42	40	-	7	-
35-31	90	44	65	49	8	12	-
40-36	111	53	78	52	7	23	4
45-41	79	50	61	52	2	10	4
50-46	36	38	27	35	3	2	7
اكبر من 50	59	32	31	45	3	6	6
الاجمالي	439	292	332	294	24	60	21

باستقراء بيانات الجدول رقم (9) والتي تحاول الإجابة على سؤال طرحه الباحث في تساؤلات الدراسة عن مدى تأثير ثقافة المشاركة السياسية لمواطني إمارة الشارقة على الإقبال على انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة بصفة عامة يتضح ما يلي:

هناك تنوع في استجابات أفراد العينة، حيث جاءت عبارة حرص قيادة إمارة الشارقة وسعيها لترسيخ ثقافة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالإمارة مرتفعة وإيجابية وكانت في الترتيب الأول وبلغ قيمة الوزن النسبي 85.16% وهي نسبة مرتفعة، بينما جاءت عبارة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة مهمة و ضرورية في الترتيب الثاني و بلغت قيمة الوزن النسبي لها 84.54%، وقد جاء في الترتيب الثالث عبارة سأكون حريصا على المشاركة في الانتخابات القادمة للمجلس الاستشاري بإمارة الشارقة حيث بلغ قيمة الوزن النسبي لها 79.41%

ويتضح من الجدول أيضا أن قيمة الوزن النسبي لإجابة المبحوثين على عبارة التجارب السابقة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة كانت ناجحة ومشجعة هي 68.13% وهي قيمة متوسطة وهو الأمر ذاته بالنسبة لإجابة المبحوثين على عبارة مدى تأثير (السفر – الظروف الصحية – ظروف العمل) كأسباب قد تعيق المشاركة الانتخابية حيث جاءت قيمة الوزن النسبي 65.46% وهي قيمة متوسطة أيضا، ومن هذه النتائج السابقة يتضح أن هناك مستوى مقبول من ثقافة المشاركة الانتخابية لدى مواطني إمارة الشارقة وهو ما يجعلها بعيدة عن عزوف المواطنين عن المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري للإمارة ولكن ينبغي التركيز على خلق صورة ذهنية لأفراد المجتمع بالدور التشريعي والرقابي الذي يلعبه المجلس الاستشاري بالشارقة بهدف تغير نظرة أفراد المجتمع نحو المجلس خاصة وأن رأي بعض عينة البحث بالتجارب السابقة في انتخابات المجلس لم تكن مشجعه وناجحة، وعليه يجب أن يتم تطوير سياسات واستراتيجيات جديدة لدعم العمل البرلماني من خلال قنوات الاتصال بين المجلس والمجتمع بكل فئاته، وبناء علاقات نافعة وفعالة، واستخدام الأدوات الاعلامية لإيصال الكلمة والصوت للجميع بهدف الوصول لنبض الشارع وإنعاش المناخ الديمقراطي.

وفي إطار مقارنة هذه النتائج مع نتائج عدد من الدراسات السابقة سواء التي أجريت في منطقة الخليج أو في العالم العربي بصفة عامة يتضح أن هذه النتائج جاءت مغايرة لنتائج الدراسة التي أجرتها حنان إسماعيل عام 2019 حول أهم العوامل المؤثرة في مشاركة الناخب المصري في الانتخابات البرلمانية عام 2015 وكانت أهم هذه العوامل التي دفعت الناخبين للمشاركة السياسية هي وسائل الإعلام والمستوي التعليمي والاقتصادي وهو ما أدي الي زيادة درجة المشاركة.

أما الدراسة التي أجراها سامي الجليفي عام 2010 في المملكة العربية السعودية حول اتجاهات الشباب الجامعي في المملكة نحو المشاركة في انتخابات المجالس البلدية فقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن الدافع الأساسي لمشاركة الشباب في انتخابات المجالس البلدية هي تقديم الحلول الفاعلة والمؤثرة لتذليل المعوقات التي تواجه الشباب الجامعي السعودي، وهي ساهمت بشكل أساسي من مشاركتهم في انتخابات المجالس البلدية، وفي ذات الاتجاه جاءت نتائج دراسة سعود بن عبدالعزيز الشيخة عام 2011 م حول أداء المجالس البلدية بمنطقة الرياض في الفترة الأولى (1424-1430هـ)، وقد حاولت الدراسة التعرف على أهم التحديات التي تواجه المجالس البلدية وتوصلت نتائج الدراسة الي ضرورة زيادة الوعي والثقافة

السياسية والاجتماعية وتوسيع قاعدة المشاركة وتحسين القدرات المالية للمجالس البلدية، وفي دراسة أجرتها سهام القبني عام 2013 عن أسباب عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية فقد توصلت الدراسة إلى أن أهم تلك الأسباب هي العوامل الاجتماعية المتمثلة في : العادات والتقاليد، والعوامل الثقافية مع تدني مكانة المرأة في المجتمع، والعوامل الاقتصادية، مما يتضح أنه يوجد تنوع في أسباب العزوف عن المشاركة في الانتخابات طبقاً لطبيعة كل مجتمع واختلاف ظروفه وليس متغير ثقافة المشاركة السياسية فقط والذي لم يتضح تأثيره في مدي عزوف الناخبين عن المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري في الشارقة.

جدول رقم (9)

يوضح مدى تأثير ثقافة المشاركة الانتخابية على إقبال الناخبين للتصويت في الانتخابات (ثقافة المشاركة لم تأثر على الاقبال)

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوزن النسبي	الترتيب
المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة مهمة و ضرورية	423	212	65	14	17	%84.54	2
احرص على المشاركة في الفعاليات الانتخابية للمجلس الاستشاري لإمارة الشارقة المختلفة	384	240	82	33	28	%78.97	4
تسعى الشارقة لترسيخ ثقافة المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالإمارة	410	253	40	11	17	%85.16	1
سأكون حريصا على المشاركة في الانتخابات القادمة للمجلس الاستشاري بإمارة الشارقة	375	211	81	27	37	%79.41	3
تؤثر قرب مواعيد انتخابات المجلس الوطني الاتحادي والمجلس الاستشاري بالشارقة على المشاركة في الانتخابات	267	265	105	72	22	%73.36	5
التجارب السابقة في انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة كانت ناجحة ومشجعة	214	264	144	56	53	%68.13	6
مدى اعتقادك بأن (السفر – الظروف الصحية – ظروف العمل) أسباب قد تعيق المشاركة الانتخابية	190	259	132	113	37	%65.46	7

يتضح من نتائج الجدول رقم (10) أن استجابات المبحوثين عينة الدراسة، قد أظهرت اتجاها عاماً نحو مدي تأثير الخصوصية القبلية والعادات والتقاليد على المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري، حيث كانت قيمة الوزن النسبي لعبارة عدم إدراك الجمهور لأدوار و مسؤوليات المجلس الاستشاري و أعضاءه هي 74.86 وهي قيمة مرتفعة بينما جاءت قيمة الوزن النسبي لعبارة الخصوصية القبلية والانتماء للعائلة تشجع على المشاركة في الانتخابات هي 70.01%، بينما جاء في الترتيب الثالث حداثة العملية الانتخابية في الشارقة لها تأثير على نسبة المشاركة في الانتخابات بوزن نسبي قيمته 68.67%، وتتفق النتائج السابقة مع نتائج عدد من الدراسات التي أجريت حديثا في منطقة الخليج العربي، ففي الدراسة التي أجرتها سهام القبني عام 2013 والتي تناولت أسباب عزوف المرأة الكويتية العاملة عن المشاركة السياسية، كانت أهم نتائجها أن العادات والتقاليد هي السبب في عزوف المرأة الكويتية عن المشاركة السياسية وبالتالي العزوف عن الانتخابات، وفي نفس الاتجاه تأتي نتائج دراسة حميد الزعابي (2019) والتي أجريت على المجتمع الإماراتي حول دور مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية الانتخابية في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في دولة الامارات، وقد توصلت الدراسة إلي أنه على الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دوراً هاماً في مشاركة الناخبين في الانتخابات إلا أنها لم تكن السبب الرئيسي في اختيار المرشحين الذين قاموا باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية الانتخابية، وأكد الباحث أن القناعات الشخصية للناخبين تجاه المرشحين وكذلك الخصوصية القبلية يلعبان دوراً أساسياً في اختيار المرشحين و هذا يعتبر أحد الأسباب الرئيسية في المشاركة الانتخابية، وتؤكد هذه النتيجة أيضا ما توصل اليه الباحث من نتائج المقابلات المتعمقة التي أجراها مع عدد من قادة الرأي والمسؤولين والمرشحين الذين أكدوا أن مبدأ الخصوصية القبلية يغلب على القناعة الشخصية التي تعتبر نسبة تمثيلها ضعيفة، والناخب يتأثر بالخصوصية القبلية بشكل مباشر لأنها تخلق جو من التكاتف في العملية الانتخابية لمرشح على حساب مرشح آخر، كما أنه يتضح أن السؤال الخاص بعدم إدراك الجمهور لأدوار ومسؤوليات المجلس الاستشاري و أعضاءه الذي جاء بالمرتبة الأولى ضمن مبدأ التأثير في الاقبال على الانتخابات، يؤكد على ضرورة زيادة عملية الوعي البرلماني في مجتمع الدراسة لأنها ركيزة أساسية في تعميق المشاركة الانتخابية ورفع الإقبال على مراكز الاقتراع، ويرى الباحث أهمية وضه خطة تفصيلية لتحقيق الوعي بأهمية المشاركة الانتخابية من خلال مزيج محترف من الفعاليات و الندوات والمحاضرات وورش العمل وعدم اقتصار ذلك على فترة قبيل الانتخابات بل يكون بشكل مستمر، إضافة الى بناء شراكات وطنية طويلة المدى بين جميع شرائح ومؤسسات المجتمع لتحقيق الوعي البرلماني، لاسيما من خلال تعزيز هذه التجربة الانتخابية في المناهج التعليمية.

جدول رقم (10)

مدى تأثير الخصوصية القبلية والعادات والتقاليد في الإقبال على الانتخابات

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوزن النسبي	الترتيب
تمثل الخصوصية القبلية والانتماء للعائلة عائق أمام المشاركة في الانتخابات	209	179	113	167	54	%60.70	5
الخصوصية القبلية والانتماء للعائلة تشجع على المشاركة في الانتخابات	219	278	134	69	31	%70.01	2
حداثة العملية الانتخابية في الشارقة لها تأثير على نسبة المشاركة في الانتخابات	174	335	106	95	21	%68.67	3
عدم إدراك الجمهور لأدوار ومسؤوليات المجلس الاستشاري وأعضاءه	279	268	106	57	21	74.86	1
عدم اهتمام المرأة في الانتخابات يضعف من المشاركة الانتخابية	171	223	158	142	37	61.94	4

تشير نتائج الجدول رقم (11) أن غالبية أفراد العينة أكدوا أن اتجاهاتهم نحو المرشحين لعبت دوراً كبيراً في عدم الإقبال على الانتخابات مما أدي إلى ضعف نسبة المشاركة الانتخابية للناخبين، فقد كانت قيمة الوزن النسبي لعبارة "عادة المرشحين في المجلس الاستشاري بالإمارة لا يملكون الإلمام الكافي بمهامهم و صلاحياتهم" هي 67.24% واحتلت المرتبة الأولى بينما جاءت قيمة الوزن النسبي لعبارة " يسعى اغلب المرشحين لتحقيق مصالحهم الشخصية" في الترتيب الثاني بنسبة 66.66% أما عبارة " البرامج الانتخابية للمرشحين لا تلامس الواقع ولا ترتقي لخدمة المواطنين" فقد جاءت في الترتيب الثالث بوزن نسبي قيمته 64.47%، وجاء في الترتيب الأخير عبارة " ليس لدي ثقة فيمن انتخبتهم سابقاً عندما يترشحون مرة أخرى" بوزن نسبي قيمته 59.47%. وهذه النتائج السابقة أظهرت توجهاً سلبي نحو المرشحين من قبل الناخبين، والذي أكدته إجابات المبحوثين التي توضح ضعف ثقتهم في المرشحين وسعيهم لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب مصالح الناخبين، إضافة إلي عدم إدراك المرشحين وإلمامهم الكافي بمهامهم ومقتضيات دورهم الرقابي والتشريعي، ناهيك أن برامجهم الانتخابية لا تلامس الواقع ولا ترتقي لخدمة المواطنين، ومن هنا يتضح أن اتجاهات الناخبين نحو المرشحين لها تأثير واضح وتعد أحد الأسباب الهامة التي قد تؤدي إلي عزوف الناخبين عن الإقبال على المشاركة الانتخابية للمجلس الاستشاري بالشارقة، ولعل هذه النتيجة تتفق مع دراسة حسين ميرزا (2016) والتي توصلت إلي أن المرشحين أنفسهم كانوا سبباً أساسياً في ضعف المشاركة في الانتخابات في الكويت حيث أكد الناخبون عدم وجود ثقة لديهم فيمن انتخبوهم من قبل.

جدول رقم (11)

مدى تأثير اتجاهات الناخبين على المرشحين في عدم الإقبال على الانتخابات

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	غير موافق بشدة	الوزن النسبي	الترتيب
يسعى اغلب المرشحين لتحقيق مصالحهم الشخصية	222	28	83	216	182	%66.66	2
البرامج الانتخابية للمرشحين لا تلامس الواقع ولا ترتقي لخدمة المواطنين	210	31	122	181	187	%64.47	3
عادة المرشحين في المجلس الاستشاري بالإمارة لا يملكون الإلمام الكافي بمهامهم وصلاحياتهم	193	17	83	203	235	%67.24	1
عضو المجلس الاستشاري يلعب دور فاعل في خدمة الامارة ومواطنيها	169	67	79	194	222	%61.87	4
ليس لدي ثقة فيمن انتخبتهم سابقا عندما يترشحون مرة أخرى	169	40	136	231	155	%59.47	5

من الجدول السابق رقم (12) أتضح أن الدعاية الانتخابية في ظل التطور السريع والمتنامي لتكنولوجيا الاتصال تلعب دوراً بارزاً في التسويق السياسي ومنهجية التواصل بين المرشحين والناخبين، حيث أصبح الناخبون والمؤسسات السياسية والتشريعية تستخدم الدعاية الانتخابية لتحفيز الناخبين على المشاركة الانتخابية، كما أن الدعاية لها تأثير مباشر في حث الناخبين وزيادة عملية الاقناع بالمشاركة في الانتخابات، كما تلعب الدعاية أيضا دوراً مهماً من خلال إتاحة الفرصة للمرشح في التواصل مع جمهور الناخبين بشكل مباشر من ناحية، وكذلك التحكم في مضمون وتوقيت الرسائل وطريقة بثها.

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في استخدام أدوات الاتصال الجديد والاستفادة من التطور الهائل والمؤثر لوسائل التواصل الاجتماعي في كافة المجالات، حيث يستطيع المرشحون توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الدعاية للعملية الانتخابية والتي يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في عملية التسويق السياسي للمرشح إذا تم استخدام هذه الوسائل بطريقة مناسبة، حيث تعتبر وسيلة اتصال فعالة في المشاركة الانتخابية، ويؤكد حميد الزعابي (2019) في دراسته حول دور مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية الانتخابية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات، على أن المرشحين في الانتخابات يعتمدون في الدعاية الانتخابية على أدوات خاصة منها ما يرتبط بعملية التسويق السياسي ومنها

ما هو آداه هامه في عملية التواصل الإنساني وهذه العناصر لها أهميتها وتعتبر مسائل مركزية ضمن مجال الاتصال السياسي (ص 180).

تشير نتائج الجدول رقم (12) والذي يتناول مدى تأثير الدعاية الانتخابية في إقبال الناخبين على الانتخابات إلي أن هناك اتجاها عاما بأن الدعاية الانتخابية كانت سبباً في ضعف المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري في الشارقة، حيث جاءت عبارة "مضمون البرامج الانتخابية للمرشحين متشابه ولا تعكس الواقع " في الترتيب الأول و بلغت قيمة الوزن النسبي 70%، أما عبارة "الحملات الانتخابية تعتمد على الأساليب التقليدية التي لا تتناسب مع الاجيال الحالية" جاءت في الترتيب الثاني بوزن نسبي قيمته 67.3% تقريبا، أما عبارة "عدم اهتمام المرشحين بتنظيم حملات انتخابية بأسلوب علمي يخاطب اهتمامات المواطنين" فقد جاءت في الترتيب الثالث بوزن نسبي قيمته 66.52% ومن هذه النتائج يتضح أن ضعف الدعاية الانتخابية وعدم تطبيق المرشحون للأسلوب العلمي والمبرر الإقناعي في حملاتهم الانتخابية وتصميمهم لبرامج انتخابية لا تلامس الواقع كانت أحد أسباب ضعف المشاركة في الانتخابات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة حسين ميرزا (2016) التي توصلت إلي ضعف تأثير الدعاية والإعلان على المشاركة في الانتخابات أو العزوف عنها، كما تتفق هذه النتيجة أيضا مع نتائج دراسة حميد الزعابي والتي أكدت على عدم مقدرة المرشحين التأثير على الناخبين من خلال الدعاية الانتخابية وذلك لتأثير العنصر القبلي في العملية الانتخابية داخل المجتمع الإماراتي (حميد الزعابي، 2019، 207).

جدول رقم (12)

مدى تأثير الدعاية الانتخابية على إقبال الناخبين نحو الانتخابات

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوزن النسبي	الترتيب
لا تتوفر معلومات كافية تتعلق بأهمية و محتوى العملية الانتخابية	35	160	174	231	131	%58.99	4
مضمون البرامج الانتخابية للمرشحين متشابه ولا تعكس الواقع	16	79	151	280	205	%69.80	1
وسائل الإعلام في الإمارة لا تساعد على غرس ثقافة المشاركة في الانتخابات بشكل كافٍ	67	198	148	174	144	%54.45	5
عدم اهتمام المرشحين بتنظيم حملات انتخابية بأسلوب علمي يخاطب اهتمامات المواطنين	12	106	178	257	178	%66.52	3
الحملات الانتخابية تعتمد على الأساليب التقليدية التي لا تتناسب مع الاجيال الحالية	12	95	184	256	184	%67.27	2

النتائج العامة للدراسة

يعد موضوع المشاركة في الانتخابات أو العزوف عن المشاركة أحد الأشكال الهامة في مبدأ المشاركة السياسية التي شغلت بال المختصين والباحثين في دراسات الحملات الانتخابية، خاصة مع تطور عملية المشاركة السياسية في العديد من المجتمعات، وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ضعف الإقبال على التصويت في انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة وكذلك تحليل وتقييم التجربة الانتخابية للمجلس الاستشاري بالشارقة بهدف تقديم عدد من التوصيات التي تساهم في تعزيز قيمة المشاركة وزيادة الإقبال على التصويت في الانتخابات القادمة للمجلس الاستشاري بالشارقة من خلال الإجابة علي عدد من التساؤلات ركزت على أربعة محاور رئيسية إضافة الى عدد من الدراسات السابقة التي أجريت في ذات المجال، وقد تمحورت التساؤلات الأساسية للدراسة علي أربعة موضوعات أساسية أهمها:

1- تأثير ثقافة المشاركة الانتخابية
2- طبيعة الممارسة البرلمانية في الشارقة
3- دور مرشحي المجلس الاستشاري والخصوصية القبلية
4- التسويق والدعاية السياسية

وللإجابة على تساؤلات الدراسة ولتحقيق التكامل المنهجي في الدراسة قام الباحث باستخدام كلاً من المنهج الكمي والكيفي، حيث أجري الباحث بنفسه عدداً من المقابلات المتعمقة والتي أتاحت للباحث تفسير وتحليل العديد من البيانات في نتائج الدراسة، وكذلك إجراء دراسة ميدانية من خلال استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات من عينة عشوائية بلغ عددهم 731 فرداً من مواطني الإمارة الذين لهم حق التصويت في انتخابات المجلس الاستشاري. واستخدم الباحث المعاملات الإحصائية اللازمة والتي تخدم هدف الدراسة، حيث أعتمد الباحث على التحليل الإحصائي لبيانات هذه الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار 23، وقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج العامة التي جاء بعضها متفقاً مع نتائج عدد من الدراسات السابقة والبعض الأخر جاء متعارضاً معها.

توصيات الدراسة

يقتصر تطبيق نتائج هذه الدراسة على البيئة التي طبقت فيها من حيث الفترة الزمنية وكذلك البيئة المكانية وهي إمارة الشارقة، وتقتصر أيضاً على انتخابات المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، إلا أنه يمكن البناء على نتائج هذه الدراسة والاستفادة منها في الانتخابات القادمة داخل إمارة الشارقة، ويمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في صياغة عدد من التوصيات التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

1- تعزيز ثقافة المشاركة الانتخابية من خلال إطلاق عدد من المبادرات الابتكارية التي ستسهم في تعزيز ثقافة المشاركة السياسية بين أطياف وفئات مجتمع الشارقة من خلال تثقيف وتنوير الرأي العام على مبدأ الثقافة البرلمانية والمشاركة الانتخابية من خلال تسخير كافة وسائل الإعلام الكلاسيكية والجديدة في ممارسة دورها في تحقيق التوعية والتثقيف الانتخابي.

2- ثقافة الانتخاب تحتاج إلى عملية تراكمية مستمرة ويجب أن تبدأ من المناهج التعليمية.

3- تؤثر قرب مواعيد انتخابات المجلس الوطني الاتحادي والمجلس الاستشاري بالشارقة على المشاركة في الانتخابات، وهذا ما أكده مجتمع البحث بالشارقة من خلال الاستبانة التي أوضحت أن نسبة 73 % من المبحوثين يرون في قرب المواعيد مشكلة في عملية الانتخاب، وعليه نوصي بأن تكون هناك فترة زمنية بين انتخابات المجلس الاستشاري والمجلس الوطني الاتحادي، من خلال مد فترة أعمال المجلس الاستشاري من الدور الانعقادي العاشر إلى سنة اضافية، خاصة وأن المجلس في دوره الأول لم يستطع مباشرة أعماله بشكل كامل جراء تداعيات جائحة كورونا، وتم فض الدور بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة حفظه ورعاه الله.

4- التركيز على توعية فئة الشباب خاصة من الفئات العمرية التي تتراوح ما بين 21-25 في إمارة الشارقة وأهمية إدراكهم للدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به المجلس الاستشاري في الشارقة بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

5- تخصيص برنامج أسبوعي ضمن خريطة البرامج الخاصة في هيئة الإذاعة والتلفزيون بالشارقة، ولا يقتصر هذا البرنامج على فترة الانتخابات فقط.

6- تنظيم أنشطة وفعاليات دورية لنشر الوعي بأهمية المشاركة الانتخابية والتوعية بإنجازات المجلس الاستشاري بالشارقة في جميع المجالات بين أفراد المجتمع من خلال التوظيف الأمثل لجميع قنوات التواصل المؤثرة وبما يتناسب مع طبيعة المجتمع الإماراتي وخصوصياته.

7- يجب الاهتمام بتفعيل دور المرشحين وتوعيتهم من خلال دورات تدريبية ينظمها المجلس الاستشاري يشارك فيها الخبراء وأساتذة الجامعات من أجل توعية المرشحين أو المقبلين على الترشيح بأهمية العمل البرلماني، وما هو دور المجلس التشريعي والرقابي، إضافة إلى دور عضو المجلس الاستشاري وصولاً إلى استخدام أهم الفنون الدعائية الانتخابية، حتى تكون مشاركة العضو نابعة من قناعته بالدور الذي يمكن أن يلعبه في عملية التطوير والتحسين في الإمارة، والسعي لتحقيق احتياجات المواطنين وفق مهامه ومقتضيات دوره الرقابي والتشريعي.

8- أن يلتزم المرشحين بأن يقدموا برامج للمواطنين في دوائرهم الانتخابية تعبر عن خطة العمل التي سيقومون بها وأن يكون لدى المواطنين آلية يمكن من خلالها متابعة عمل الأعضاء وذلك لخلق نوع من الثقة المفقودة بين العضو والمواطن وتوعية المواطن بالدور الحقيقي للمجلس وللعضو على السواء.

9- الاهتمام بكيفية استثمار وسائل الاعلام بشقيها الكلاسيكي والحديث، والاهتمام بالتعرف على أكثر الوسائل متابعة من قبل الجمهور لنشر الحملات الانتخابية.

10- يجب تكريس الصورة الذهنية لدى المجتمع الإماراتي عن أعمال ونشاطات المجلس الاستشاري في إمارة الشارقة سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي، من خلال وضع استراتيجية إعلامية تعزز دور المجلس وأعضاءه في خدمة الإمارة ومواطنيها، إضافة إلى إجراء عدد من الدراسات الأكاديمية التي تقيس الصورة الذهنية للمجلس لدى المواطنين في الشارقة، وهذا سيساعد على تحسين وتدعيم الصورة الذهنية للمجلس.

الخاتمة

لقد شهدت التجربة البرلمانية في دولة الإمارات المتمثلة بالمجلس الوطني الاتحادي والمجلس الاستشاري بالشارقة حراكا منذ فترة التأسيس لتصل هذه التجربة الى مرحلة الانتخاب وذلك من منطلق مبدأ التمكين السياسي، ليكون سلطة أكثر قدرة على دعم مسيرة الدولة والقيام بدور فعال كسلطة مساندة وداعمة للحكومة.

المتتبع لمسيرة العمل البرلماني في دولة الإمارات سيجد أنه كان حاضراً منذ اللحظات الأولى لتشكيل دولة الإمارات وساهم بشكل فاعل في جميع مراحل التطور التي شهدتها الدولة، حيث كان لهذه المجالس البرلمانية الدور الكبير في إقرار القوانين وتقديم التوصيات والمقترحات التي شكلت أحد الأسس الرئيسية لبناء قاعدة تشريعية مميزة في دولة الإمارات،

نهج الشورى الذي عملت به دولة الإمارات بشكل عام وإمارة الشارقة بشكل خاص من خلال المجلس الاستشاري بالإمارة كان ركيزة بناء أفضل العلاقات بين صانع القرار والمواطنين، بل هي علاقة تأسست على الثقة والإيمان بأن رفعة الوطن هي مسؤولية جميع أبنائه، وأن تحقيق الإنجازات الكبيرة يتطلب مضاعفة الجهود والعمل المشترك وبروح الفريق الواحد مهما اختلفت التخصصات والأدوار.

نحن نعيش مرحلة جديدة من تعزيز بناء الوعي السياسي في مجتمع الإمارات بهدف تحقيق المساهمة الفاعلة في زيادة اهتمام أبناء الإمارات بقضايا الوطن ودعم مسيرة التنمية والتطور بما يدعم مسيرة التمكين التي تنتهجها دولة الإمارات للارتقاء بقدرات الشباب وتأهيلهم ليكونوا القوة التي تتحقق بها الطموحات في بلد لا يعرف المستحيل."

هل الأقربون أولى بالأصوات؟ وهل الانتخابات البرلمانية تعبر فرصة سانحة لمنظومة القبلية وتفوقها؟ إن ثوب الانتماء للقبيلة هو مؤشر وسلوك اجتماعي إيجابي للعملية الانتخابية إذا ما تمت بطريقة منظمة لكي لا يفقد معناه الحقيقي ويصبح المواطن يختار المرشحين حسب الانتماء القبلي" بغض النظر عن كفاءة وقدرة المرشح للتميل النيابي، وهنا أود الإشارة الى ضرورة وضع شروط جديدة أمام الراغبين في الترشح، وتوعية المواطن بأن القبلية في غير محلها تضر أكثر مما تنفع لأنها تسقط الكفاءات.

يجب على البرلمانيون القيام بأدوارهم الديمقراطية المتمثلة في التشريع والرقابة لتحقيق المصلحة العامة وبطريقة تلبي التوقعات الاجتماعية الأساسية، فتلك الحية البرلمانية لها طبيعتها الخاصة في دولة الإمارات لأنها تعد المرآة التي تعكس آلية المشاركة السياسية

ختاما. كل الشكر لقيادتنا الرشيدة على دعمهم اللامحدود لمسيرة العمل البرلماني التي بلا شك تعد خطوة مهمة نحو تعزيز الدور النيابي في مختلف مجالات العمل وتعزيز مفهوم الوعي السياسي في التجارب الانتخابية البرلمانية.

المراجع

[1]- قانون إنشاء المجلس ولائحته الداخلية، الأمانة العامة للمجلس الاستشاري بالشارقة، 2015

[2]- المجلس الاستشاري في سطور، الأمانة العامة للمجلس الاستشاري بالشارقة

[3]- الموقع الإلكتروني للمجلس الاستشاري بالشارقة

[4]- الموقع الإلكتروني للمجلس الاستشاري بالشارقة

[5]- حميد الزعابي، 2019 " دور مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية الانتخابية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات ،رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب جامعة حلوان "

[6]- قانون إنشاء المجلس ولائحته الداخلية، الأمانة العامة للمجلس الاستشاري بالشارقة، 2015

[7]-إبراهيم شيحا (1983)، القانون الدستوري، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ط 1، ص 15-18.

[8]-فرواكه هيرد (2007)، الإمارات المتصالحة الى دولة الإمارات العربية المتحدة،ط1،موتيفيت للنشر، دبي، ص249-295.

[9]الحملات الانتخابية والعلاقات العامة، مأخوذة من الموقع www.topicsinpublicrelations.com

[10]- قانون إنشاء المجلس ولائحته الداخلية، الأمانة العامة للمجلس الاستشاري بالشارقة، 2015

[11]- قانون إنشاء المجلس ولائحته الداخلية، الأمانة العامة للمجلس الاستشاري بالشارقة، 2015

[12] https://shjch.ae/shjch/arb/3/35/sharjah-children-shura-council.html

[13] https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/sharjah-children-s-council-at-its-thirteenth-session/

[14]-https://sheikhdrsultan.ae/Portal/ar/media-center/activity/24/1/2022/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9.aspx

[15] -https://www.bayut.com/mybayut/ar/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/

[16]- حميد الزعابي، 2019 " دور مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية الانتخابية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب جامعة حلوان "

[17] -https://www.alroeya.com/27-6/239415-25-%D8%A3%D9%84%D9%81%D8%A7%D9%8B-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AC%D9%84%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-
%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9

[18] https://www.emaratalyoum.com/local-section/elections/2019-09-30-1.1257087

[19] https://www.sgmb.ae/ar/media-centre/news/23/10/2019/217-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D9%88%D8%A7-
%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%B4%D8%AD-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A-
%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9.aspx#page=1

[20] https://www.albayan.ae/ جريدة البيان ،

[21] عبد الهادي الجوهري: علم الاجتماع السياسي . مفاهيم وقضايا، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 84 . 85.

[22] على محيى الدين القره داغي، (2006)، **المرأة والمشاركة السياسية والديمقراطية - دراسة في الفقه والفكر السياسي الإسلامي**، المجلس الأول للبحوث والفتوي، للدورة السادسة عشرة للمجلس – اسطنبول، جمادى الأخرة ١٤٢٧ هـ / يوليو ٢٠٠٦ م.

[23] تقرير صادر عن الحكومة الإماراتية الشهر "أكتوبر2011م" أنه فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

[24] https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/women

[25] https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2020-03-17-1.1321057

[26] https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2019-06-22-1.1225735

[27] وهو ما أكده الدكتور عتيق جكه المنصوري أستاذ بجامعة الإمارات

[28] - د حميد الزعابي ، دراسة علمية منشورة " أسباب ضعف الإقبال على المشاركة في انتخابات المجلس الاستشاري بالشارقة ، 2019